الصناعات الغذائية وتباينها الإقليمي
في الضفة الغربية (١٩٦٥ - ١٩٩٤)

د. جهاد محمد أبو طويلة(*)

مقدمة:

يختص هذا البحث بدراسة وتحليل واقع الصناعات الغذائية وتباينها الإقليمي في الضفة الغربية، في خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥م إلى ١٩٩٤م، للوقوف على هيكل الصناعات الغذائية وأهميتها والتغير في توطنها، وقد استخدم الباحث لهذا الغرض عدة متغيرات؛ هي عدد العمال والأجور والرواتب والقيمة المضافة، كما استخدم في تحليل هذه المتغيرات عدة مقاييس لقياس حجم الصناعة، وأهمها مقاييس التوطن والكم الصناعي وتباينها المكاني، من أجل وضع تصور يهدف إلى تطوير هذه الصناعات وتنميتها، وقد قام الباحث بتقسيم البحث إلى عدة أقسام:

القسم الأول: يشمل المقدمة التي تتضمن أهداف البحث وأهميته، وفروض الدراسة، والمنهج والأسلوب اللذين اتبعهما الباحث في الدراسة، كما يشمل تحديد المصادر الإحصائية المستخدمة في الدراسة والقياس والتحليل، والمشكلات التي واجهت الباحث سواء كانت مشاكل نظرية أو عملية، وكيفية

(*) أستاذ التخطيط الإقليمي والتنمية المساعد بقسم الجغرافيا - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الأزهر بغزة.

التغلب عليها، بالإضافة إلى تحديد التعريفات التي استخدمت في نطاق البحث.

القسم الثاني: شمل عدة موضوعات؛ كان في مقدمتها دراسة واقع الصناعات الغذائية وتحليله خلال الفترة من عام ١٩٦٥م إلى ١٩٩٤م.

القسم الثالث: شمل استخدام معايير القياس، والمقاييس التي استعان بها الباحث لقياس حجم الصناعة وأبرزها التوطن والكم الصناعي.

القسم الرابع: شمل النتائج التي توصل إليها الباحث، وهي النتائج التي استعان بها على تقديم المقترحات والتوصيات التي تدفع باتجاه تطوير الصناعات الغذائية وتنميتها، لتحقيق الأمن الغذائي الفلسطيني على صعيد منطقة الضفة الغربية.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
نشر أبحاث الباحثين العرب

القسم الأول

المقدمة

تعد الصناعات الغذائية من الصناعات الاستراتيجية، التي تحقق الأمن الغذائي للدولة؛ فهي تحتل مكانة بارزة في هيكل الصناعات التحويلية، حيث تشكل أكثر من ١٦,١٪ من جملة المنشآت العاملة في الصناعات التحويلية التي بلغ مجموعها ٨١٢٧ منشأة، كما يشتغل فيها نحو ١٥,٨٪ من أعداد العاملين في الصناعات التحويلية (٣٧٨٥٨)، فضلاً عن أنها تستحوذ على ١٢,٨٪ من إجمالي القيمة المضافة التي تسهم بها الصناعات التحويلية (١٣٧,٢ مليون دولار).

فلسفة البحث:

تتضمن فلسفة البحث الكيفية التي تم بها إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود، وعليه فقد تضمن البحث جانبين:

الجانب الأول: يتمثل في الإطار النظري الفكري العلمي. **الجانب الآخر:** يدور حول الإطار العملي التطبيقي؛ وهما يتطلبان ثلاث مراحل ينبغي أن يمر بها الباحث:

- **المرحلة الأولى:** تشمل جمع البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالصناعات الغذائية، وهي مرحلة مهمة في الدراسة النظرية التي ساعدت الباحث في إخراجه إلى الإطار العملي.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة تصنيف البيانات وتبويبها، ومرحلة القياس واستخدام الأسلوب الكمي.

- **المرحلة الثالثة:** مرحلة الربط والتحليل والتعليل والتفسير، مع استخدام الأسلوب الكرتوجرافي في التمثيل البياني.

ومن خلال المراحل السابقة يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التي ارتكز عليها الباحث في وضع التصورات المستقبلية ضمن المقترحات والتوصيات، وهي التي تمثل استراتيجية مستقبلية للصناعات الغذائية، يمكن أن تأخذ دورها المحوري والمركزي في إحداث التنمية المطلوبة للصناعات الغذائية واقتصادات المدن في الضفة الغربية ومن ثم في فلسطين.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الصناعات الغذائية في الضفة الغربية، وتحديد المشكلات التي تعاني منها من جهة، وتحديد إمكانات تطويرها والفرص المتاحة لها من جهة أخرى، لتأخذ دورها المحوري في عملية التنمية الصناعية بوصفها نموذجا يمكن الأخذ به في إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة في فلسطين، ويمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يأتي:

- تقييم وضع الصناعات الغذائية في ظل الاحتلال، وتعرف المشكلات والمعوقات، مع تحديد مدى قدرتها على استيعاب مزيد من الأيدي العاملة.
- تعرف التغيرات التي طرأت على نمط التوطن في الصناعات الغذائية في الضفة الغربية في الفترة من ١٩٦٥م إلى ١٩٩٤م، مع وضع تصور مستقبلي لإمكان تطويرها وتنميتها.
- الوقوف على مقدار التباين الإقليمي بين محافظات الضفة مع قياس هذا التباين وبيان درجته وأهميته؛ لمقارنة حجم الصناعات الغذائية على صعيد محافظات الضفة الغربية؛ للإفادة من هذه الدراسة في وضع نموذج

التكامل المكاني والترابط الصناعي، مع الأخذ فى الحسبان النمو القطـــاعي المتوازن.

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى التباين الإقليمي للصناعات الغذائية، من خلال التعرف على كم الصناعات وأهميتها والتغير في توطينها. وتكمن أهمية هذه الدراسة فى أن الصناعات الغذائية خاصـــة والصـــناعات التحويلية عامة تحظى باهتمام رسمي من قبل المسئولين في وزارة الصناعة.

نخرج من هذا بالقول إن هذه الدراسة تسمح لنا بالوقوف على مـــدى التباين الإقليمي في التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية، والإفادة منها فـــي رسم سياسة حكيمة للتوطن والانتشار للصناعات الغذائية، لتحقيق مبدأ النمو الإقليمي المتوازن وإحداث نمو قطاعي متناسق ومترابط بين فروعه، وتحديد إمكان قيام هذا القطاع بدور مركزي في عملية التنميـــة بشـــكل ارتكـــازي، معتمدين بذلك على نظرية قطب النمو، وإحداث نوع من التوازن في هيكـــل الصناعات الغذائية وارتباطها بالصناعات التحويلية.

فروض البحث:

يمكن تحديد فروض الدراسة في عدة تساؤلات رئيسية؛ هي:

٢- ما مقدار الكم الصناعي في محافظات الضفة الغربية؟

٢- ما الأهمية النسبية للصناعات الغذائية بالنسبة إلى اقتصادات المكان؟

٣- ما إمكان تطوير هذه الصناعات وتنميتها؟

٤- هل الصناعات الغذائية قادرة على خلق التنمية الصناعية الشاملة؟

أسلوب البحث ومنهاجه:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة في سياق البحث وإجراء الدراسات المقارنة اللازمة ولتحقيق الغرض من الدراسة، استعان الباحث بأكثر من مدخل أو منهج للوصول إلى الحقائق وإبراز القيمة النفعية للعمل؛ وهو الأمر الذي يساعد على التشخيص العلمي الدقيق للمشكلة في إطار البحث، وقد استعان الباحث بالمنهج التاريخي الوصفي فضلاً عن المنهج الإقليمي والتحليلي.

أما فيما يتعلق بالأسلوب فقد استخدم الباحث عدة أساليب أبرزها الأسلوب الكمي (الرياضي) والكرتوجرافي، لتوضيح ظاهرة النمو غير المتوازن في الصناعات الغذائية، حتى يمكن الوصول إلى مؤشرات ذات أهمية يمكن من خلالها تحديد الاتجاهات المستقبلية لتطوير هذه الصناعات وتنميتها، مع الارتكاز عليها في اتخاذ قرارات التوطن السليمة، فضلاً عن تطبيق عدة مقاييس لقياس حجم الصناعات الغذائية.

المتغيرات والمقاييس المستخدمة في البحث:

استخدم الباحث عدة متغيرات للقياس؛ وهي أعداد المنشآت وأعداد العاملين والأجور والرواتب والقيمة المضافة، وتتمثل المقاييس في التوطن والكم الصناعي، لتبيان مدى الاختلافات الإقليمية لها.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية التي تمثل منطقة الضفة الغربية بحدودها عام ١٩٦٧م، حيث تبلغ مساحتها نحو ٥٣٣١ كم^{٢} (١)، أي

ما يشكل ١٩,٧٪ من جملة مساحة فلسطين التاريخية ونحو ٩٣,٤٪ من جملة الضفة الغربية وقطاع غزة (٥٦٩٦ كم^2)، أما الحدود لزمنية للبحث فتمتد من عام ١٩٦٥م إلى عام ١٩٩٤م.

المصادر الإحصائية:

اعتمدت هذه الدراسة على مصادر متعددة من البيانات الإحصائية المتوافرة عن الصناعات التحويلية، ومنها تم استخلاص البيانات الخاصة بالصناعات الغذائية. ومن هذه المصادر:

- المسوح التي تمت قبل عام ١٩٦٧م، وهى المسوح التي قامت بها الأردن، عندما كانت تتولى الإشراف على الضفة لغربية، وقد شمل الإحصاء الصناعي الأردني (١٩٥٩ – ١٩٦٧م) امنشآت العاملة ضمن المنشآت الصناعية فى الضفة الشرقية للأردن.
- البيانات التي نشرها المكتب الإحصائي الإسرائيلي بين عامى ١٩٧٨ و١٩٩٣م. وعلى الرغم من الاعتماد على بعض الإحصاءات الإسرائيلية وخاصة خلال الفترة الاحتلالية منذ عام ١٩٦٧م حتى ١٩٩٣م فلا بد من الإشارة إلى أنه يجب الحذر عند استخدام تلك الإحصاءات، خاصة أنها تعكس جانبا من سياسة الاحتلال. كما اعتمد الباحث على بيانات التعداد العام للمنشآت ١٩٩٤م التي قامت بها دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني، ونشرت ضمن النتائج النهائية في آب/ غسطس عام ١٩٩٥م وكذلك عام ١٩٩٦م.

مشاكل البحث:

يمكن تحديد المشكلة الأساسية التي واجهت الباحث في أن النتائج النهائية للمسح الصناعي لعام ١٩٩٤م لم تتضمن معلومات كافية حول توزيع إجمالي المنشآت الصناعية في المدن والقرى، وإنما جاءت متباينة في توزيعها الجغرافي وعدم مطابقتها مع توزيع فروع الصناعات الغذائية.

كما أن البيانات التي نشرها المكتب الإحصائي الإسرائيلي اعتمدت أساسا على المسح بالعينة، لذا جاءت تلك البيانات متباينة كذلك حسب مصدرها والطريقة التي اعتمدت عليها في جمع تلك البيانات؛ وهو مما شكل صعوبة، وخاصة عند عقد المقارنات بين تلك الإحصاءات.

ومع ذلك، ونظرًا لأهمية الوقوف على توزيع المنشآت الصناعية من حيث الحجم والمنطقة الجغرافية وفروع الصناعات الغذائية، استخدم الباحث بيانات التعداد العام للمنشآت عام ١٩٩٤م وصولا إلى النتائج النهائية، مع توخي الحذر حين يتم مناقشتها وتفسيرها، وخاصة تلك المستمدة من الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي.

المفاهيم المستخدمة في البحث:

لابد في هذا البحث من توضيح المقصود ببعض المفاهيم وأهمها المنشأة والمؤسسة؛ إذ يواجه الباحث عادة مشكلة نظرية وأخرى عملية عند محاولة تعريف المنشأة والمؤسسة. فالمؤسسة الصناعية هي التي تنتج سلعًا متجانسة أو متشابهة. أما المنشأة Establishment فهي الوحدة الإحصائية المستخدمة عادة لتحليل الصناعة، وهى التي يمكن تعريفها بأنها مكان عمل

تحت ملكية واحدة في موقع مادي واحد، ويتم تخصيصها ضمن صناعة محددة حسب النشاط الاقتصادي الرئيس[٢].

والمؤسسة تعرف أحيانًا بالمشروع Enterprise، وهي وحدة ملكية وسيطرة على الأنشطة الاقتصادية، وهذا يعني أن المؤسسة قد تملك منشأة أو أكثر تنتمي كل منهما إلى الصناعة نفسها أو إلى صناعات مختلفة[٣]، ولهذا السبب نجد أن عدد المؤسسات أقل من عدد المنشآت؛ وذلك لوجود مؤسسات لها عدة فروع تكون في حكم المنشآت.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

القسم الثاني

تطور الصناعات الغذائية فى خلال الفترة من عام ١٩٦٥م إلى ١٩٩٤م

أولاً: الصناعات الغذائية قبل الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م:

إن التطور الصناعي بصورة عامة والصناعات الغذائية بصورة خاصة، الذي شهدته الضفة الغربية بعد عام ١٩٤٨م – كان محدودًا، ولم يسمح بنشوء مجتمع صناعي بالمفهوم الحديث. ويعود ذلك إلى ارتباط الضفة الغربية بالأردن سياسيًا واقتصاديًا، ومن ثم فإن ذلك التطور كان جزءًا من تطور الأردن، كما أن سياسة التصنيع التي انتهجها الأردن بتركيز الصناعات المتطورة والكبيرة الحجم في الضفة الشرقية[٤]، أثرت بقدر كبير فى واقع الصناعات الغذائية فى خلال تلك الفترة.

أ- التوزيع الجغرافي للمنشآت الغذائية عام ١٩٦٥م:

شكلت الصناعات الغذائية والمشروبات في بداية الخمسينيات نحو ١٣,٦٪ من جملة المؤسسات الصناعية، وبذلك احتلت المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد صناعة الملابس، وفي بداية الستينيات، (١٩٦١م)، بلغ عدد المؤسسات العاملة في الصناعات الغذائية والمشروبات حوالي ١٠٢٠ مؤسسة، أي ما يوازي ٢٦,٥٪ من جملة المؤسسات الصناعية، وبذلك احتلت المركز الأول، أما في عام ١٩٦٥م فقد شكلت ٢٦,٣٪ من جملة الوحدات الصناعية في الضفة، ويوضح الجدول رقم (١) التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في عام ١٩٦٥م.

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية للصناعات الغذائية في الضفة الغربية عام ١٩٦٥م

المحافظة	نابلس		القدس		الخليل		المجموع	
	أعداد المؤسسات	٪	أعداد المؤسسات	٪	أعداد المؤسسات	٪	أعداد المؤسسات	٪
الصناعات الغذائية	٤٧٩	٤٧,٥	٥٠٧	٥٠,٢	٢٣	٢,٣	١٠٠٩	١٠٠
الصناعات التحويلية	١٥٣٢	٣٩,٩	٢٠٢٧	٥٢,٨	٢٨١	٣,٣	٣٨٤٠	١٠٠
نسبة الصناعات الغذائية من التحويلية	٪٣١,٣		٪٢٥		٪٨,٢		٪٢٦,٣	

الجدول من احتساب الباحث اعتمادًا على مصادر متعددة:

- دائرة الإحصاء العامة الأردنية: ١٩٦٧، الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥، عمان، الأردن.
- المصدر نفسه: ١٩٧٠، تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨، ص ص ٢٤-٢٥.

من تحليل الجدول (١) نجد أن الصناعات الغذائية والمشروبات في عام ١٩٦٥م تباينت من محافظة إلى أخرى؛ إذ ارتفعت عن النسبة العامة للضفة (٢٦,٣٪) في محافظة نابلس التي شكلت النسبة فيها نحو ٣١,٣٪، في حين انخفضت في محافظتي القدس والخليل بنسبة ٢٥٪، و٨,٢٪ لكل منهما على التوالي، كما يتضح لنا أن محافظة القدس احتلت المركز الأول في إعداد المنشآت الغذائية (٥٠,٢٪)، يلي ذلك نابلس التي احتلت المركز الثاني بنسبة ٤٧,٥٪، وأخيرًا محافظة الخليل (٢,٣٪).

ب- معامل التوطن للمنشآت عام ١٩٦٥م[٥] [٦]:

من تحليل الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) يتضح لنا أن معامل التوطن للمنشآت الغذائية قد تجاوز الواحد الصحيح في محافظة نابلس، حيث

سجل فيها معامل التوطن (١,٢)، في حين قل معامل التوطن عـن الواحـد الصحيح في كل من القدس (٠,٩٥) والخليل (٠,٣١).

جدول رقم (٢)

معامل الأهمية النسبية للصناعات الغذائية

في الضفة الغربية عام ١٩٦٥م

المحافظة	نابلس	القدس	الخليل
معامل الأهمية النسبية	١,٢	٠,٩٥	٠,٣١

المصدر: من حساب الباحث اعتمادًا على أرقام الجدول رقم (١).

شكل رقم (١)

معامل الأهمية النسبية للصناعات الغذائية

في الضفة الغربية عام ١٩٦٥م

ومن تحليل الشكل رقم (٢) نجد أن بعض المحافظات قد تجاوز رقم التوطن بها الواحد الصحيح؛ وهو مما يدل على نسبة تركز عالية للمنشآت الصناعية الغذائية بها، وهي نسبة تفوق المعدل العام للضفة الغربية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعلى العكس من ذلك فإن هناك محافظات يقل فيها رقم توطن المنشآت الغذائية عن الواحد الصحيح، أي أن درجة التوطن بها أقل من المعدل العام للضفة الغربية، ومرد ذلك أنها محافظات ريفية، (محافظة الخليل) أو حضرية مثل محافظة القدس، حيث تتركز بها صناعات تحويلية أكثر أهمية من الصناعات الغذائية.

جـ- حجم الاستخدام في الصناعات الغذائية عام ١٩٦٥م:

إن التطور الصناعي المحدود في الضفة الغربية قد أدى إلى استمرار الطابع الحرفي للصناعات الغذائية، ولم تنشأ من ثم الطبقة من العمال الصناعيين ذات خصائص اجتماعية واقتصادية من شأنها تطوير نواة الصناعات القائمة عامة، والغذائية خاصة، وتنمية تلك الصناعات، على الرغم من توافر المواد الخام الزراعية المحلية التي يمكن الارتكاز عليها في تطوير مثل هذه الصناعات لسد حاجات الاستهلاك المحلي.

أما بالنسبة لحجم الاستخدام فقد اتسمت الصناعات الغذائية بصغر الحجم؛ إذ كان هناك ٦٩٧ مؤسسة صناعية صغيرة الحجم يعمل فيها أقل من ٥ عمال، أو ما يشكل ٦٨,٣٪ من جملة الصناعات الغذائية، في حين بلغت نسبة المؤسسات المتوسطة الحجم التي يعمل فيها ٤-٩ عمال، نحو ٢٠,٤٪، أي حوالي ٢٠٨ مؤسسة صناعية كما هو موضح في الجدول (٣). وهذا يعني أن المؤسسات التي يعمل فيها ١٠

عمال فأقل شكلت أكثر من (٨٨,٧٪) من جملة الصناعات الغذائية، أما المؤسسات الكبيرة الحجم التي يعمل بها ١٠ عمال فأكثر فقد شكلت نحو ١١,٣٪ فقط، أي حوالي ١١٥ مؤسسة صناعية.

جدول (٣)

الصناعات الغذائية حسب حجم الاستخدام

في الضفة الغربية عام ١٩٦٥

فئات الحجم	١-٤	٤-٩	١٠ فأكثر	المجموع
المؤسسات	٦٩٧	٢٠٨	١١٥	١٠٢٠
٪ من جملة المؤسسات	٦٨,٣٪	٢٠,٤٪	١١,٣٪	١٠٠٪

الجدول من حساب الباحث اعتمادًا على بيانات: دائرة الإحصاء العامة الأردنية ١٩٧٠، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤-٢٥.

ثانيًا: الصناعات الغذائية في خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي (١٩٦٧م-١٩٩٣م):

أدت حرب عام ١٩٦٧م والاحتلال الإسرائيلي إلى اختلال الهيكل الاقتصادي للضفة الغربية، حيث تبدلت العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة مع الاقتصادات المجاورة، كما أثرت تلك الحرب سلبًا على اقتصادات الضفة الغربية بوجه عام والصناعات التحويلية بوجه خاص، وهو مما أثر على عدد المؤسسات الصناعية من ناحية والعاملين فيها من ناحية أخرى؛ ففي نهاية عام ١٩٦٩م أخذت الصناعات الغذائية في الضفة الغربية في التأقلم مع الوضع الاحتلالي الجديد، حيث بلغ عدد العاملين فيها حوالي ٦٢٠٨ عامل،

أي ما يشكل ٢٨٪ من العاملين في الصناعات التحويلية، بزيادة مقدارها ١٦١٪ عن عام ١٩٦١م، بمعدل سنوي بلغ مقداره ٢٫٣٪، وهذا يعني تضاعف عدد العاملين بحوالي مرتين ونصف المرة، لكن عددهم تناقص بعد ذلك، فوصل في عام ١٩٦٩م إلى حوالي ٥٠١٣ عاملاً[٧] بنسبة انخفاض بلغت نحو ١٩,٢٪ عن عام الأساس وهو ١٩٦٨م.

وعلى الرغم من هذا الهبوط فإن نسبتهم قد ارتفعت إلى ٢٩,٣٪ من جملة العاملين في الصناعات التحويلية، وهذا لا يعني بالضرورة أن هناك تطورًا قد طرأ على واقع الصناعات الغذائية خلال تلك الفترة، وإنما يعود ذلك إلى تراجع أعداد العاملين في كافة فروع الصناعات التحويلية الأخرى.

أ- أعداد المؤسسات الصناعية (١٩٧٩م - ١٩٩٢م):

أما بالنسبة للمؤسسات الصناعية الغذائية فقد بلغت في عام ١٩٦٩م حوالي ١٠٥٠ مؤسسة؛ بمعنى أنها ارتفعت بمعدل ٠,٧٣٪ عن عام الأساس ١٩٦٥م، وفي عام ١٩٧٩م بلغت ٢٣٢ مؤسسة صناعية بمعدل انخفاض ٧,٨٪، وقد بلغ عدد المؤسسات في عام ١٩٨٥م حوالي ٢٣٣ مؤسسة، وفي عام ١٩٨٧م حوالي ٢٤٩ مؤسسة، وفي عام ١٩٩٢ حوالي ٢٥١ مؤسسة.

نستنتج من تحليل البيانات الواردة في الجدول (٤) والشكل رقم (٢)، أن أعداد المؤسسات العاملة في الصناعات الغذائية قد شهدت تدهورًا كبيرًا منذ نهاية الستينيات حتى بداية التسعينيات، فقد انخفض عددها من ١٠٥٠ عام ١٩٦٩م إلى ٢٥١ مؤسسة صناعية عام ١٩٩٢م، أي بنسبة انخفاض بلغ مقداره (-٧٦,٢٪) بمعدل سنوي قدره (-٣,٣٪)، ويعود ذلك إلى أن أعدادًا كبيرة من الوحدات الصناعية، وخاصة الحرف الصغيرة، قد توقفت عن

العمل بسبب القيود والعراقيل التي فرضتها سلطات الاحتلال، وهو ما شكل صعوبة أمام استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة؛ سواء من داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م (الكيان الصهيوني) أو من خارجه.

جدول رقم (٤)

تطور أعداد المنشآت في الصناعات الغذائية والمشروبات

حسب حجم العمالة في الضفة الغربية خلال الفترة من ١٩٧٩م إلى١٩٩٢م

السنوات	١٩٧٩		١٩٨٥		١٩٨٧		١٩٩٢	
فئات الحجم	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١-٣	١٤٦	٦٣	١٤١	٦٠,٥	١٤٢	٥٧,٠٣	١٢٩	٥١,٣
٤-٧	٦٥	٢٨	٧٠	٣٠,١	٧٥	٣٠,١٢	٧٦	٣٠,٣
٨-١٠	٧	٣	٨	٣,٤	١٤	٥,٦٢	١١	٤,٤
١١-٢٠	٦	٢,٦	٦	٢,٦	٧	٢,٨١	١٤	٥,٦
٢٠ فأكثر	٨	٣,٤	٨	٣,٤	١١	٤,٤٢	٢١	٨,٤
المجموع	٢٣٢	٪١٠٠	٢٣٣	٪١٠٠	٢٤٩	٪١٠٠	٢٥١	٪١٠٠

Source:
- Statistical Abstract of Israel ,Various year: 1980 p. 718, 1988, p. 746, 1993 , p. 794.

(النسب من حساب الباحث).

نخلص بالقول إلى أنه – وبعد مرور ٢٧ عامًا على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية – بدا واضحًا أن الصناعات الغذائية لم تتقدم سواء من ناحية أعداد المؤسسات الصناعية أو العاملين فيها؛ إذ إن الاحتلال عمل على تسخير القطاع الصناعي لصالح اقتصاداته من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن، وإغراق السوق المحلية بالسلع الإسرائيلية التي تمتلك ميزة المنافسة، نتيجة للدعم الذي تحصل عليه من الحكومة الإسرائيلية عن طريق الحماية

الجمركية وتقديم التسهيلات المصرفية والتسويقية لها؛ وهو مما عرض الصناعات الغذائية في الضفة الغربية لمنافسة حادة غير متكافئة [٨]، فضلاً عن وضع القيود والعراقيل أمام استيراد المواد الأولية والآلات للمصانع الفلسطينية، ومصادرة الأراضي الزراعية (أحد مرتكزات العملية الصناعية التي توفر المواد الخام النباتية اللازمة للصناعات الغذائية)، وفرض القيود على الصادرات الصناعية، ووضع العراقيل والعقبات أمام إعطاء التراخيص الصناعية، وعدم السماح بإنشاء بنوك تجارية لتمويل تلك الصناعات[٩]. يضاف إلى هذا منافسة سوق العمل الإسرائيلي للأيدي العاملة المحلية؛ حيث يجتذبها للعمل في مجال الاقتصاد الإسرائيلي.

شكل رقم (٢)

تطور أعداد المنشآت في الصناعات الغذائية حسب فئات حجم العمالة في الضفة الغربية خلال الفترة من عام ١٩٧٩م إلى ١٩٩٢م

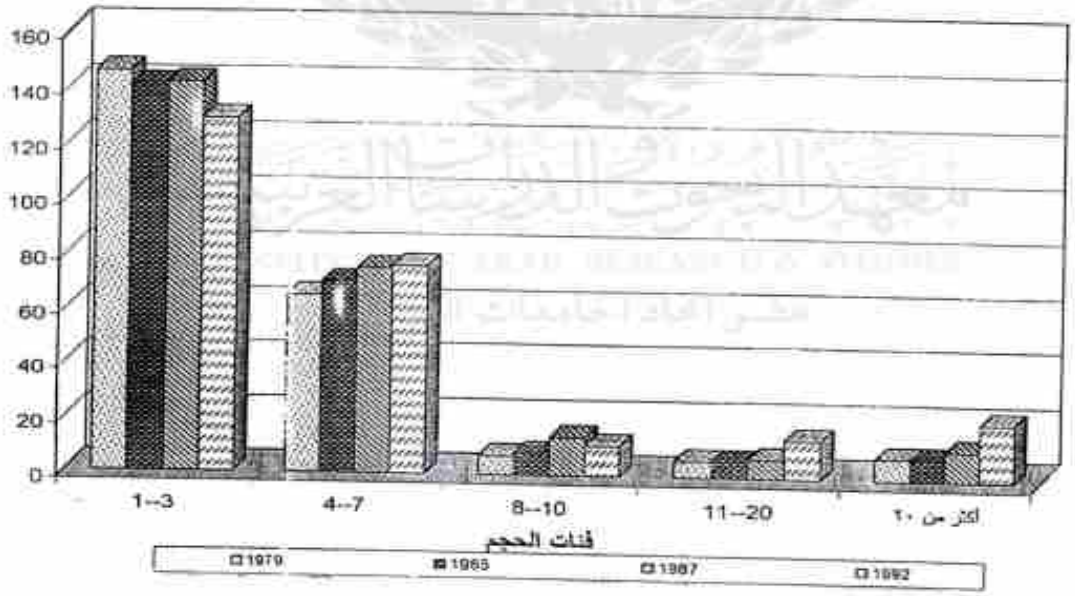

وبعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في كانون الأول عام ١٩٨٧م، ونتيجة للإجراءات الإسرائيلية الصارمة التي اتخذتها سلطات الاحتلال التي كانت ترمي إلى ممارسة الضغط على الشعب الفلسطيني، لإحباط أية محاولة للاعتماد على الذات - اضطر بعض المصانع إلى العمل بأقل من طاقته الإنتاجية(١٠).

ب- حجم المنشآت الصناعية الغذائية خلال الفترة (١٩٧٩م - ١٩٩٢م)

تتسم المنشآت الصناعية بأنها صغيرة الحجم بوجه عام، حيث يبلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة أقل من ٥ عمال. ومن خلال تحليل الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٢) يتضح أن عدد الصناعات الغذائية بلغ ٢٣٢ مصنعاً عام ١٩٧٩، منها نحو ٦٣٪ تستخدم أقل من ٣ عمال، أما المنشآت التي تستخدم من ٤ إلى ٧ عمال فهي تمثل نحو ٢٨٪، والمنشآت التي تستخدم من ٨ إلى ١٠ عمال تشكل ٣٪، وهذا يعني أن الصناعات التي تستخدم ١٠ عمال فأقل تشكل أكثر من ٩٤٪ من جملة المنشآت في عام ١٩٧٩م.

أما المنشآت التي تستخدم ١٠ عمال فأكثر، فهي لا تشكل سوى ٦٪ من جملة المنشآت، وهذا يعني أن معظم الصناعات القائمة حرف يدوية وورش صغيرة الحجم، ومن ثم فإن الضفة الغربية تخلو تماماً من المنشآت الصناعية الكبيرة الحجم القادرة على استيعاب مزيد من الأيدي العاملة وتشغيلها.

ويعود ذلك إلى الأسباب التي ذكرت سابقاً، بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي عامة وقطاع الصناعات الغذائية خاصة كنا هدفاً للسياسة

الإسرائيلية الرامية إلى وضع العراقيل والعقبات التي وقفت أمام تطوير الصناعات الغذائية القائمة وتنميتها من ناحية، وعدم قيام صناعات جديدة منافسة للمنتجات الصناعية الإسرائيلية من ناحية أخرى، حتى تبقى بنيتها الهيكلية غالبا عليها طابع الصناعات التكميلية للمصانع الإسرائيلية في مجال السوق والمواد الخام الأولية، وهو مما ترك آثارًا بارزة على تلك الصناعات، وأفقدها ميزة القدرة على النمو الطبيعي، وجعلها في وضع خاص متأثر بالظروف الاحتلالية، ناهيك عن الحالة التي كانت سائدة قبل الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، وهى الحالة التي اتسمت بالنمو غير المتوازن بين الضفة الغربية والضفة الشرقية آنذاك فى خلال الفترة من ١٩٦٥م إلى ١٩٦٧م، عندما كانت الضفة الغربية جزءًا من الأردن.

كما نستنتج من تحليل الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٢) أن نسبة المنشآت الغذائية التي تستخدم ٣ عمال فأقل لم يطرأ عليها تغيير كبير منذ منتصف الثمانينيات؛ حيث شكلت أكثر من ثلاثة أخماس (٦٠,٥٪) المنشآت الصناعية الغذائية عام ١٩٨٥م، كما أن نسبة المنشآت التي تستخدم ٤-٧ عمال شكلت نحو ٣٠,١٪ ومن ٨-١٠ نحو ٣,٤٪، وهو مما يعني أن نسبة المؤسسات التي تستخدم أقل من ١٠ عمال تجاوزت نسبتها ٩٤٪، وهي النسبة نفسها التي كانت تشغلها عام ١٩٧٩، في حين لم تشكل الوحدات التي تستخدم ١٠ عمال فأكثر سوى ٦٪ فى العام نفسه.

وفي عام ١٩٨٧م بقيت المنشآت التي يعمل فيها ٣ عمال فأقل تشكل ما يقرب من ثلاثة أخماس المنشآت (٥٧,٠٣٪)، وأن المنشآت التي يعمل فيها من ٤ إلى ٧ عمال تشكل نحو (٣٠,١٢٪)، أما المنشآت التي يعمل فيها

من ٨ إلى ١٠عمال فهي تشكل نحو ٥,٦٪ فقط، وهذا يعني أن نسبة المنشآت التي تستخدم ١٠ عمال فأقل بلغت نحو ٧٢,٨٪، في حين لم تشكل الوحدات التي تستخدم ١٠ عمال فأكثر سوى ٧,٢٪ في العام نفسه. ولم يطرأ أي تغيير في عام ١٩٩٢م على نسبة المنشآت التي تستخدم ١٠ عمال فأقل، حيث شغلت أكثر من أربعة أخماس (٨٦٪) المنشآت، في حين شكلت المؤسسات التي يعمل فيها ١٠ عمال فأكثر نحو ١٤٪.

وعلى الرغم من الزيادة الكلية لعدد المؤسسات التي تستخدم ١٠ عمال فأكثر منذ عام ١٩٧٩م إلى ١٩٩٢م وارتفاع نسبتها، فإنها لا تزال صناعات محدودة وصغيرة الحجم؛ إذ إن السلطات المحتلة كانت تقف عقبة في طريق إحداث تنمية صناعية حقيقية[١١] يكون لها القدرة على خلق قاعدة صناعية تمكن من الاستقلال الاقتصادي وقطع العلاقات الاقتصادية مع الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م.

ثالثًا: هيكل الصناعات الغذائية عام ١٩٩٤م:

ظلت المؤسسات الصناعية الصغيرة الحجم والحرفية تمثل السمة البارزة في التركيب البنيوي للصناعات الغذائية. ففي عام ١٩٧٩م كانت نسبة المؤسسات التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال تصل إلى ٩٤٪ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وفي عام ١٩٩٤م بلغت نسبتها ٩٠,٢٪ من جملتها في الضفة الغربية.

أ- حجم المنشآت للصناعات الغذائية في عام ١٩٩٤م

يتبين من البيانات الإحصائية المتاحة حول الصناعات الغذائية في الضفة الغربية، وهى البيانات التي تم نشرها في التعداد العام للمنشآت عام ١٩٩٤م (النتائج النهائية)، أنه يوجد ١٣٠٨ مؤسسة صناعية يعمل فيها ٦٠٠٥ من العمال، وعلى الرغم من هذه الزيادة بالمقارنة بالفترة السابقة لعام ١٩٩٣م، في خلال فترة الاحتلال، فإن الأغلبية العظمى من المنشآت لا تزال صناعات صغيرة الحجم تستخدم أقل من خمسة عمال.

جدول رقم (٥)

توزيع أحجام المنشآت في الصناعات الغذائية عام ١٩٩٤م

فئات الحجم	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠+	المجموع
عدد الوحدات الصناعية	٨٨٢	٢٩٨	٩٧	٣١	١٣٠٨
٪ من جملة الوحدات	٦٧,٤	٢٢,٨	٧,٤	٢,٤	١٠٠٪

الجدول من احتساب الباحث اعتمادًا على:

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٥، التعداد العام للمنشآت ١٩٩٤، النتائج النهائية، آب / أغسطس، رام الله، فلسطين، ص ٥٩.

نستنتج من الجدول (٥) أن هناك ٨٨٢ منشأة يعمل بها أقل من ٥ عمال؛ أي ما يوازي ٦٧,٤٪، وأن عدد المؤسسات التي يعمل بها من ٥-٩ عمال تشكل نحو ٢٢,٨٪، وهذا يعني أن نسبة المنشآت التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال، تجاوزت نسبتها ٩٠,٢٪، وفي المقابل هناك ٩٧ منشأة يعمل فيها ١٠-١٩ عاملا؛ أي بنسبة ٧,٤٪، كما أن هناك ٣ منشأة فقط يعمل فيها ٢٠ عاملاً فأكثر؛ أي بنسبة ٢,٤٪.

ويمكن الإشارة إلى أن نسبة المنشآت التي يعمل فيها ١٠ عمال فأكثر تمثل أقل من عُشر (٩,٨٪) المنشآت الغذائية، وهذا مـا يؤكـد أن معظـم المنشآت ورش ومحلات صغيرة يتم إدارتها من قبل أصحابها، كما سـوف نشير إليه فيما بعد.

ب- المنشآت الصناعية حسب فروع الصناعة الغذائية عام ١٩٩٤م:

بلغ عدد المنشآت في فروع الصناعات الغذائية عـام ١٩٩٤م نحـو ١٣٠٨ منشأة صناعية، توزعت بنسب متفاوتة بين فروعها، فمن خلال تحليل بيانات الجدول (٦) والشكل رقم (٣) نستنتج أن صناعة الخبز والمعكرونـة جاءت في المركز الأول، إذ استحوذت على أكثـر مـن نصـف (٥٠,١٪) المنشآت الغذائية، وهو ما يؤكد أن الصناعات الغذائية - فـي معظمهـا - صناعات استهلاكية، كما تأتي صناعة الزيوت والدهون النباتية في المرتبـة الثانية (١٧,٤٪)، يلي ذلك في المرتبة الثالثة صناعة منتجات الحبوب (٧٪)، وفى المرتبة الرابعة الشيكولاتة والحلويات والسكريات بنحـو ٤,٣٪، وفـى المرتبة الخامسة منتجات الألبان بنسبة ٢٪، واللحوم والمنتجـات السـمكية بنسبة ١,٨٪، أما بقية فروع الصناعات الغذائية فتراوحت نسبتها فيما بـين ٠,١٪ و ١,١٪ كما هو الحال في صناعة البيرة وصناعة الأعلاف الحيوانية.

جدول رقم (٦)

أعداد المنشآت حسب فروع حجم العمالة وفئاتها

في الصناعات الغذائية بالضفة الغربية عام ١٩٩٤م

فئات الحجم / الصناعة	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠+	المجموع	
						عدد	٪١٠٠
إنتاج اللحوم والمنتجات السمكية	١٣	٥	٣	١	١	٢٣	١,٨
تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات	٣	٢	٢	٢	-	٩	٠,٧
صنع الزيوت والدهون النباتية	٤٦	١٢١	٥٧	٣	١	٢٢٨	١٧,٤
صنع منتجات الألبان	١٤	٧	-	٤	١	٢٦	٢
صنع منتجات الحبوب	٨٦	٢	٣	-	-	٩١	٧
صناعة الأعلاف الحيوانية	١	٣	٨	١	-	١٣	١
صناعة الخبز والمعكرونة	٥٢٣	١١٨	٩٢	٣	-	٦٥٦	٥٠,١
صنع الشيكولاتة والحلويات والسكريات	٣٢	١١	٦	٦	٢	٥٧	٤,٣
البيرة والمشروبات والمياه المعدنية	٥	٤	٢	٢	١	١٤	١,١
منتجات وأغذية أخرى	١٥٩	٢٥	٤	٣	-	١٩١	١٤,٦
المجموع	٨٨٢	٢٩٨	٩٧	٢٥	٦	١٣٠٨	٪١٠٠
النسبة ٪	٦٧,٤	٢٢,٧	٧,٤	٢	٠,٥	١٠٠	٪١٠٠

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٥، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

- النسب من حساب الباحث.

أما بالنسبة لحجم استخدام العاملين في فروع الصناعات الغذائية فيتبين من الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٣) أن نسبة المنشآت التي يعمل فيها من ١ - ٤ تصل إلى أكثر من ثلثي (٦٧,٤٪) المنشآت الغذائية، في حين بلغت نسبة المنشآت التي يعمل فيها ما بين ٥ و٩ عمال نحو ٢٢,٧٪، وهذا يعني أن نسبة المنشآت التي يعمل فيها عشرة عمال فأقل ترتفع نسبتها إلى أكثر من تسعة أعشار (٩٠,١٪) المنشآت الصناعية، أما المنشآت التي

يعمل فيها ما بين ١٠ و١٩ فتصل نسبتها إلى ٧,٤٪، أما المنشآت التي يعمل فيها ٢٠ فأكثر فلا تزيد النسبة عن ١٪، وبمعنى آخر بن نسبة المنشآت التي يعمل فيها عشرة عمال فأكثر لا تتعدى ١٠٪ فقط من جملتها في الضفة الغربية.

شكل رقم (٣)

أعداد المنشآت حسب فروع الصناعات الغذائية وفئات حجم العمالة بالضفة الغربية عام ١٩٩٤م

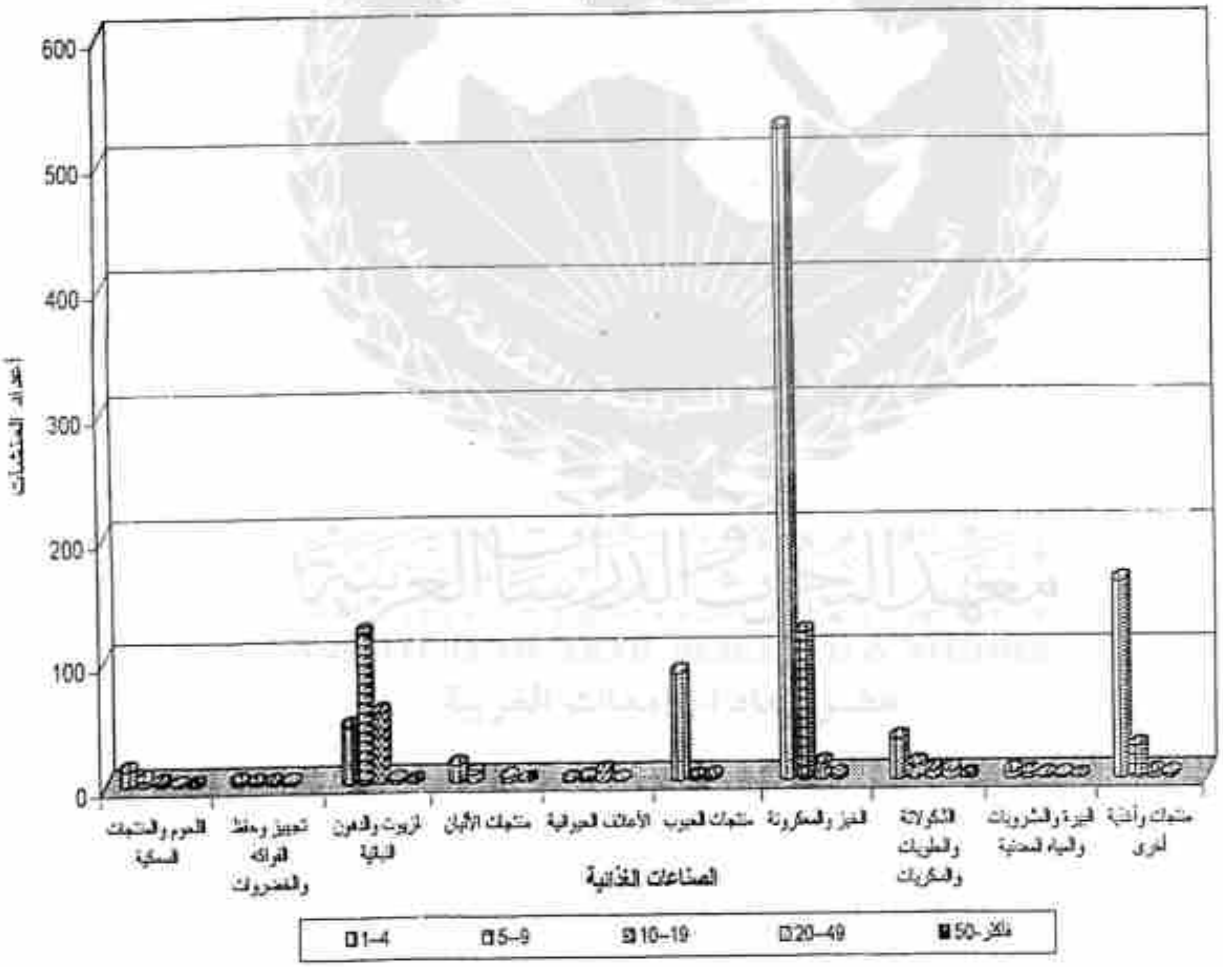

ج - الشكل القانوني للمؤسسات:

يتضح من الجدول (٧) والشكل (٤) أن حوالي ثلاثة أخماس (٥٨,٥٪) المنشآت في الصناعات الغذائية إنما هي مؤسسات فردية يعمل فيها أصحابها مع بعض أفراد الأسرة، وأحيانًا يستعينون على ذلك بعامل أو اثنين بالأجرة.

جدول رقم (٧)

أعداد المؤسسات في الصناعات الغذائية

حسب الشكل القانوني بالضفة الغربية عام ١٩٩٤م

نوع الشركة	مؤسسات فردية	شركة تضامن	شركة خاصة	مسئولية محدودة	مسئولية مقفولة	مساهمة عامة	أخرى	المجموع
عدد	٦٨٥	٥٤	٣١٤	١٦	٦٩	٢	٣٣	١١٧٣
٪ من جملة المؤسسات	٥٨,٣	٤,٦	٢٦,٨	١,٤	٥,٩	٠,٢	٢,٨	٪١٠٠

الجدول من حساب الباحث اعتمادًا على: بيانات دائرة الإحصاء المركزية، ١٩٩٥، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن الشركات الخاصة وذات المسؤولية المقفولة تحتلان المرتبة الثانية والثالثة بنسبة (٢٦,٨٪، ٥,٩٪) لكل منهما على التوالي، في حين جاءت شركات التضامن لتحتل المرتبة الرابعة (٤,٦٪)، وهذا يعكس إحدى خصائص الصناعة الغذائية التي سادت نتيجة ظروف الاحتلال، حيث كانت تعتمد في تمويلها وتأسيسها على الإمكانات المالية الذاتية، والمبادرات الفردية، وهذا ما يفسر قلة عدد الشركات المساهمة العامة التي لم تتجاوز نسبتها ٠,٢٪ من إجمالي عدد الصناعات الغذائية، عام ١٩٩٤م.

شكل رقم (٤)

أعداد المؤسسات في الصناعات الغذائية حسب الشكل القانوني بالضفة الغربية عام ١٩٩٤م

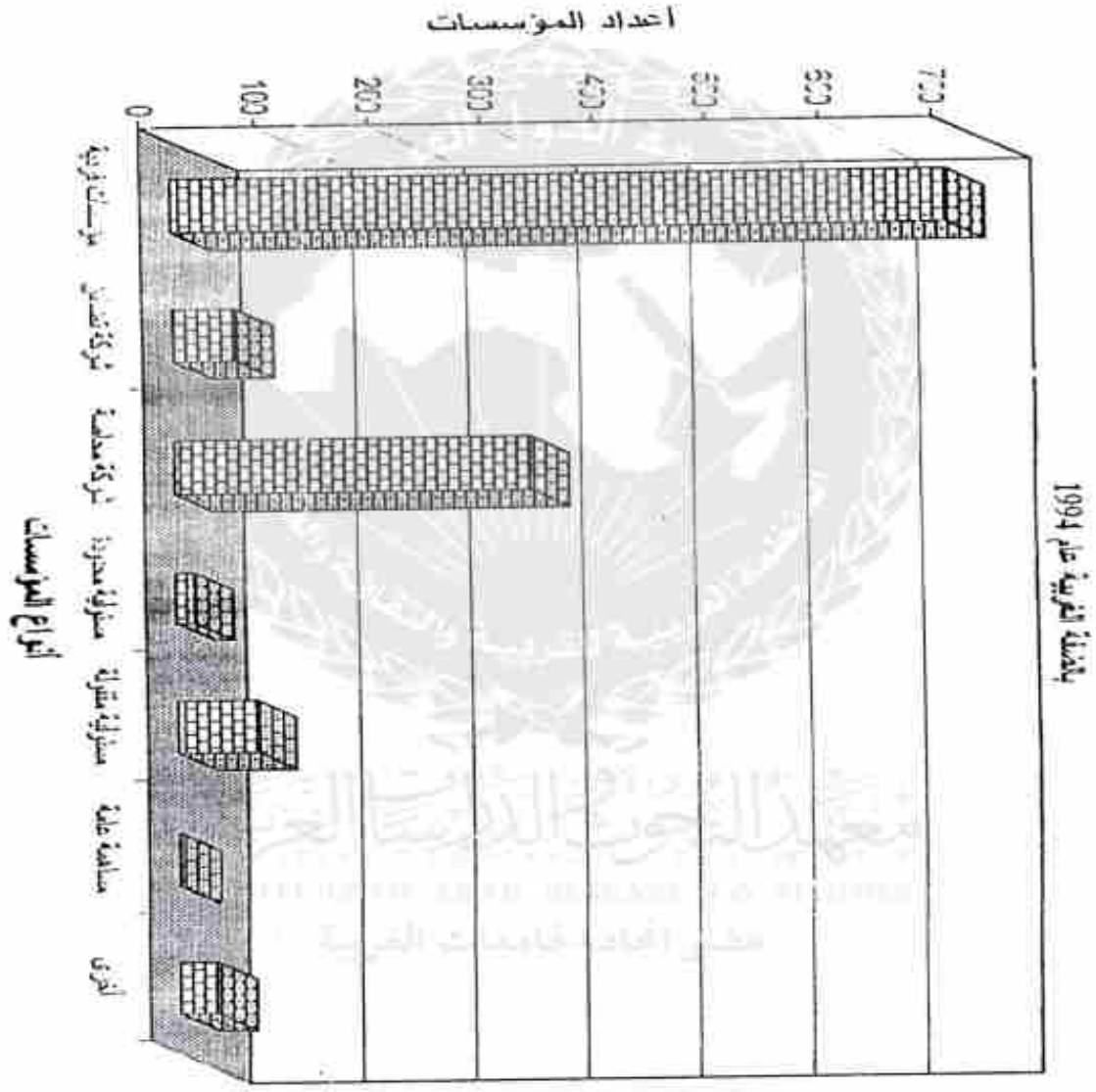

القسم الثالث

التباين الإقليمي والتوطن ومقياس الحجم في الصناعات الغذائية

أولاً: التباين الإقليمي للصناعات الغذائية:

بلغت نسبة المنشآت الغذائية في الضفة الغربية عام ١٩٩٤م نحو ١٥,٥٤٪ من مجموع المنشآت في الصناعات التحويلية، وتستوعب الواحدة منها خمسة عمال فأقل، كما أتاحت فرص العمل لنحو ٦٠٠٥ من العمال، أو ما يساوي ١٦٪ من جملة العاملين في الصناعات التحويلية. وقد بلغت قيمة الأجور والرواتب ١٥٠,٢ مليون دولار أمريكي، والقيمة المضافة نحو ٣٦,٢ مليون دولار.

جدول رقم (٨)

معامل التباين الإقليمي للصناعات الغذائية

في محافظات الضفة الغربية

المحافظة	التوزيع الجغرافي للمنشآت الغذائية	حجم العاملين	عدد عمال الصناعة الغذائية	معدل العاملين في المنشآت الصناعية عامل/منشأة	القيمة المضافة	الرواتب والأجور
جنين	٪١١,٧	٪١٢,٧	٦٧٤	٤,٥	٢٣٨١,٥٠٠	٪٣,٦
طولكرم	٪١٢,٦	٪٣,١	١٨٣	١,٢	٢٣٩٩,٧٠٠	٪٥
القلقيلية	٪٣,٦	٪٣,١	١٩٨	٤,٢	١٤٠,٣٠٠	٪٠,٣
نابلس	٪٢٨,٤	٪٢٩,٤	١٨١٤	٥,١	١٠١٩٦,٩٠٠	٪٢٨
رام الله	٪١١	٪٢١	١٢٦٣	٩,٢	٩٦٧٢,٨٠٠	٪١٩,٨
القدس	٪٩,٣	٪٧,٦	٤٥٤	٣,٨	٤٦٧٤,٩٠٠	٪٢٣
أريحا	٪٠,٦	٪٠,٦	٤٧	٥,٩	٩٢,٢٠٠	٪٠,٢
بيت لحم	٪٥,٥	٪٥,٥	٣٣٢	٤,٨	٢٧٨٢,٨٠٠	٪٧,٨
الخليل	٪١٧,٣	٪١٧	١٠٤٠	٤,٧	٣٩٠٣,٥٠٠	٪١٢,٣
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٦٠٠٥	—	٣٦٢١٤,٦٠٠	٪١٠٠

أ – التوزيع الجغرافي للمنشآت الغذائية:

تتميز الصناعات الغذائية في الضفة الغربية من ناحية توزيعها الجغرافي بتركزها الشديد في عدد قليل من المحافظات. ويتضح من الجدول (٨) والشكل رقم (٥) أن محافظة نابلس تحتل المرتبة الأولى بنسبة (٢٨,٤٪)، ويلي ذلك محافظة الخليل في المركز الثاني بنسبة (١٧,٣٪)، ومحافظة طولكرم في المركز الثالث بنسبة (١٢,٦٪)، ومحافظة جنين في المركز الرابع بنسبة (١١,٧٪)، و محافظة رام الله في المركز الخامس بنسبة (١١٪)، والقدس في المركز السادس بنسبة (٩,٣٪)، وبيت لحم في المركز السابع بنسبة (٥,٥٪)، كما تأتي محافظة قلقيلية في المركز الثامن، وأخيرًا تأتي محافظة أريحا بنسبة (٠,٦).

ب – العاملون في الصناعات الغذائية:

بلغ حجم العاملين في الصناعات الغذائية نحو ٦٠٠٥ عامل. ومن خلال تحليل الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٥) يتبين أن محافظة نابلس وجنين وأريحا قد حافظت على مراكزها: الأول والرابع والتاسع لكل منها على التوالي، في حين حدث تغيير في مراكز بقية المحافظات، من حيث نسبة العاملين بها؛ إذ احتلت محافظة رام الله المركز الثاني بنسبة (٢١٪)، واحتلت محافظة الخليل المركز الثالث بنسبة (١٧٪)، واحتلت محافظة القدس المركز الخامس بنسبة (٧,٦٪)، كما احتلت محافظة بيت لحم المركز السادس

بنسبة (٥,٥٪)، في حين شغلت قلقيلية المركز السابع بنسبة (٣,١٪)، واحتلت محافظة طولكرم المركز الثامن بنسبة (٣,١).

ج – معدل العاملين في المنشآت الغذائية:

من دراسة التباين الجغرافي (المكاني) لأعداد المنشآت والعاملين حسب محافظات الضفة الغربية، وتحليل هذا التباين، نستنتج من الجدول (٨) والشكل (٦) أن الطابع المميز والسائد للمنشآت الصناعية هو صغر أحجامها؛ إذ إن المعدل العام يصل إلى ٤,٨ من العمال/ منشأة، ويتباين هذا المعدل من محافظة إلى أخرى – انظر شكل (٦) – إذ سجل معدل ثلاث محافظات أعلى من المعدل العام للضفة الغربية؛ وهي على التوالي: محافظة رام الله (٩,٢ من العمال/ منشأة)، وأريحا (٥,٩ من العمال/ منشأة)، ونابلس (٥,١ من العمال/ منشأة)، في حين سجل معدل بقية المحافظات الخمس أقل من المعدل العام، باستثناء محافظة بيت لحم التي وافق معدلها المعدل العام، أما المحافظات التي سجلت أدنى من المعدل العام فهي (مرتبة تنازليًا): محافظة الخليل (٤,٧ من العمال/ منشأة)، القدس (٣,٨ من العمال/ منشأة)، وأخيرًا طولكرم (١,٢ من العمال/ منشأة)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الطابع المميز للصناعات الغذائية لم يتغير إلى حد كبير منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر أكثر من ٢٧ عامًا بعد ذلك، وأصبح مهيمنًا على أغلب المنشآت الصناعية في الضفة الغربية.

شكل رقم (٥)

التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية

حسب أعداد المنشآت والعاملين فيها بالضفة الغربية عام ١٩٩٤م

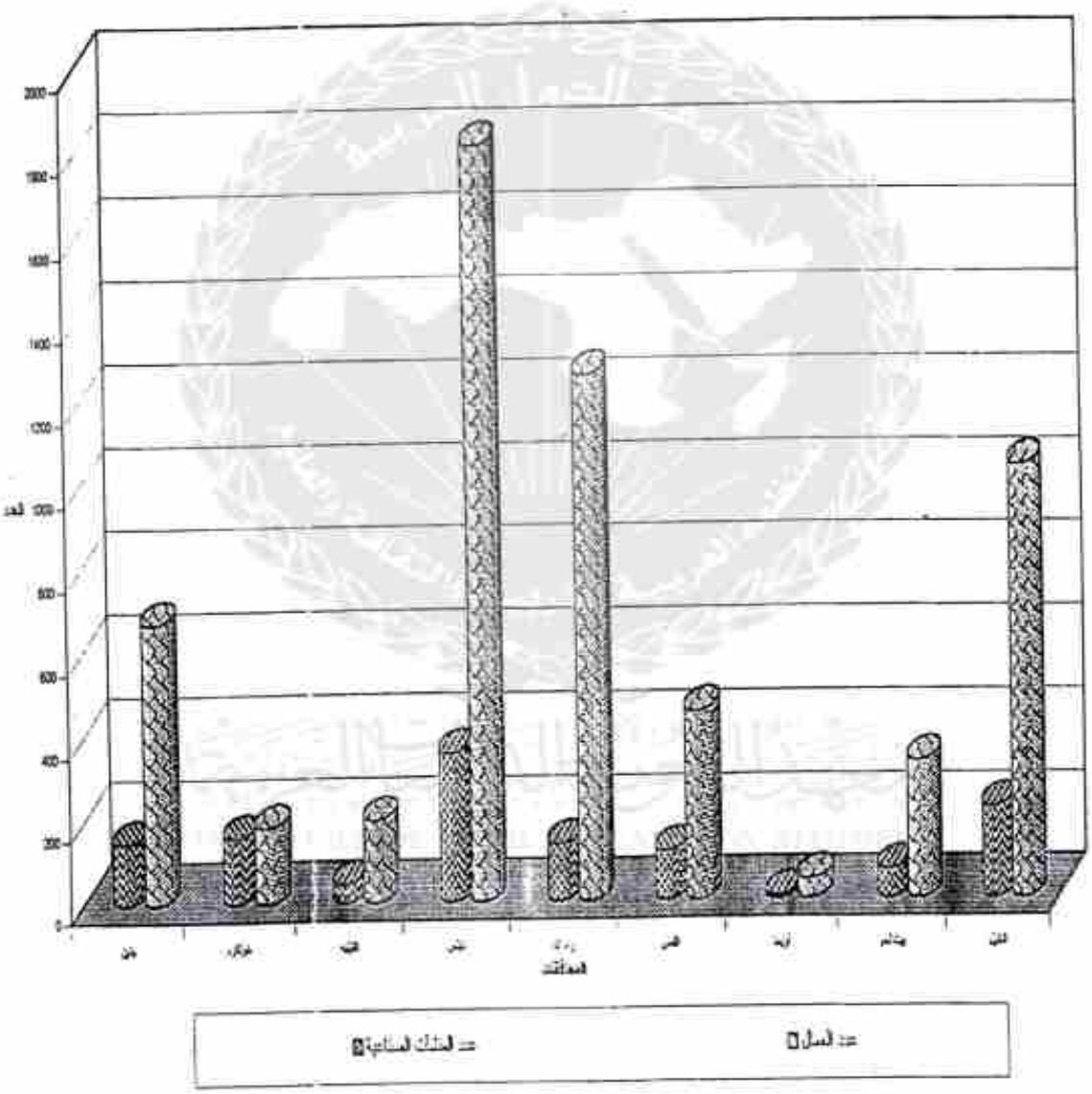

د- القيمة المضافة:

بلغت القيمة المضافة للصناعات الغذائية في الضفة الغربية عام ١٩٩٤م أكثر من ٣٦,٢ مليون دولار أمريكي. ومن خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (٨) نجد أن محافظة نابلس قد أسهمت بأكثر من ربع إجمالي القيمة المضافة وذلك بنسبة (٢٨٪)، وبذلك احتلت المرتبة الأولى على صعيد محافظات الضفة. كما تأتي محافظة رام الله في المرتبة الثانية، حيث استأثرت بنحو (٢٦,٧٪) من القيمة المضافة، وجاءت القدس في المرتبة الثالثة لتسهم بنحو (١٣٪)، وهذا يعني أن المحافظات الثلاث (نابلس ورام الله والقدس) قد استأثرت بأكثر من ثلثي القيمة المضافة في الصناعات الغذائية على صعيد الضفة الغربية؛ أي بنسبة (٦٧,٧ ٪)، في حين أسهمت المحافظات الست الباقية بنسبة لا تتعدى ثلث القيمة المضافة؛ أي بنسبة (٣٢,٣٪). بل إن بعضها لم يسهم بأكثر من (٠,١٪)؛ أي أقل من (١٠٠) ألف دولار، كما هو الحال بالنسبة إلى محافظة أريحا.

هـ - الأجور ورواتب العاملين:

بلغت قيمة الأجور ورواتب العاملين في الصناعات الغذائية تبعا لإحصاء عام ١٩٩٤م أكثر قليلاً من (١٥٠) مليون دولار. وقد تفاوتت بين المحافظات، حيث شكلت نسبة الرواتب والأجور في محافظة نابلس نحو (٢٨٪)، يلي ذلك القدس بنسبة (٢٣٪)، ثم رام الله بنسبة (١٩,٨٪)، والخليل بنسبة (١٢,٣٪)، وبيت لحم بنسبة (٧,٨٪)، وطولكرم بنسبة (٥٪)، وجنين بنسبة (٣,٦٪)، وقلقيلية بنسبة (٠,٣٪)، وأخيرا أريحا بنسبة (٠,٢٪).

ومن خلال التحليل السابق، يمكن القول بأن معايير العمالة وعدد المنشآت والأجور والرواتب قد تكون غير كافية إلى حد ما للحكم على أهمية تلك الصناعات في اقتصادات المنطقة، وهذا ما يدعونا إلى استخدام طرق أخرى لقياس حجم الصناعة بناءً على تلك المتغيرات الثلاثة السابقة، للحكم على الكم الصناعي، كما سيتضح فيما بعد.

شكل رقم (٦)

التوزيع الجغرافي لمتوسط عدد العاملين في الصناعات الغذائية بمحافظات الضفة الغربية عام ١٩٩٤م

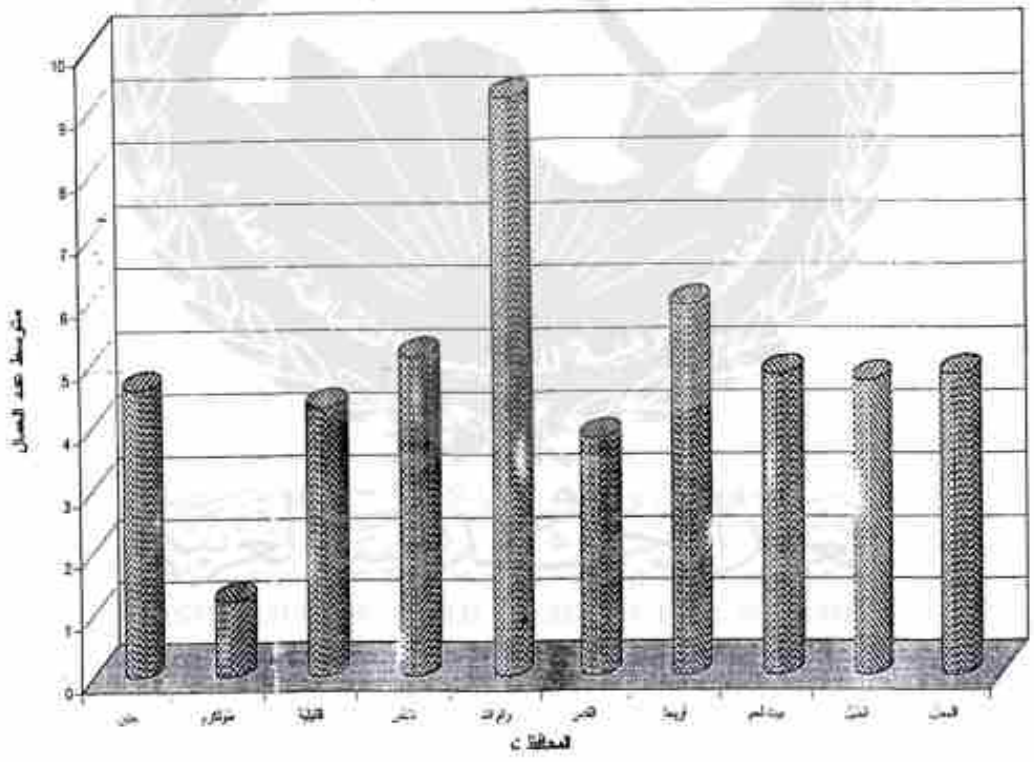

ثانيًا: التوطن ومقياس الحجم للصناعات الغذائية

يهدف التوطن الصناعي وقياس الحجم إلى بيان درجة هذا التوطن وكم الصناعات وأهميتها، حتى يمكن مقارنة ذلك بين محافظات الضفة الغربية، والوقوف على التباين الإقليمي وتركزه في محافظة ما أو تخلخل ذلك في محافظة أخرى.

أ - التوطن للصناعات الغذائية[١٢] Location Quotient

ترتبط الصناعات الغذائية ومنتجاتها بالسكان؛ أي بالسوق، بحكم كونها أكثر المراكز السكانية حظًا من حيث الكثافة السكانية[١٣]. وحتى يمكن الاستدلال على ترابط هذه الصناعات بالمدن، فقد استعان الباحث بمعامل التوطن الصناعي.

ومن خلال تطبيق معامل التوطن الصناعي[١٤] على فروع الصناعات الغذائية نستنتج أن بعض الصناعات قد تجاوز معدل قياس التوطن فيها الواحد الصحيح، وهذا مما يدل على نسبة تركز عالية للعاملين فيها، وهي نسبة تفوق المعدل العام لهذه الصناعات في الضفة الغربية؛ وهي الأعلاف بنسبة (٥,٨)، وصناعة تجهيز الفواكه والخضروات وحفظها بنسبة (١,٩٨)، ومنتجات الألبان بنسبة (١,٩٨)، وإنتاج اللحوم ومنتجاتها وحفظها بنسبة (١,١)، والشكولاتة بنسبة (١,٠٢). وعلى العكس من ذلك، فإن بقية فروع الصناعات الغذائية يقل معدل قياس التوطن في كل منها عن الواحد الصحيح، وهو مما يعني أن درجة التوطن فيها تقل عن المعدل العام للصناعات الغذائية في الضفة الغربية؛ وهذه الفروع - مرتبة تصاعديًا حسب

قيمة معامل التوطن فيها – هي: صناعة الزيوت والدهون بنسبة (٠,٣٦)، وصناعة المشروبات بنسبة (٠,٤١)، والحبوب بنسبة (٠,٥٧)، وصناعة الخبز بنسبة (٠,٨٦)، وأخيرًا صناعة المعكرونة بنسبة (٠,٩٦).

أما بالنسبة لمعامل التوطن حسب المناطق الجغرافية، فنستنتج من تحليل الجدول (٩) والشكل رقم (٧) أن معامل التوطن للعاملين في الصناعات الغذائية قد ارتفع في بعض المحافظات لتتجوز درجة توطنها الواحد الصحيح، كما هو الحال في محافظة جنين التى تمثل نسبة (١,٥)، ورام الله بنسبة (١,٤)، ونابلس والقدس بنسبة (١,٢ لكل منهما)، ومحافظة قلقيلية بنسبة (١,٠٢)، في حين بلغت قيمة معامل التوطن أقل من الواحد الصحيح في بقية المحافظات، وهي طولكرم بنسبة (٠,٣٢)، وبيت لحم بنسبة (٠,٤٥)، وأريحا بنسبة (٠,٩٣)، وهي المحافظات نفسها التي سجل فيها معامل التوطن للمنشآت الصناعية أقل من الواحد الصحيح.

جدول رقم (٩)

معامل التوطن للصناعات الغذائية في محافظات الضفة الغربية ١٩٩٤م(١٥)

المحافظة / الأهمية النسبية	جنين	طولكرم	قلقيلية	نابلس	رام الله	القدس	أريحا	بيت لحم	الخليل	الضفة الغربية
العاملين	١,٥	٠,٣٢	١,٠٢	١,٢	١,٤	١,٢	٠,٩٣	٠,٤٥	١,١	١,١
المنشآت	١,٣	١,٤	١,٠٢	١,١	٠,٨٣	١,٣	٠,٧٣	٠,٦٢	٠,٧٦	٠,٩٨

الجدول من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٨).

شكل رقم (٧)

معامل التوطن للعاملين في الصناعات الغذائية

بمحافظات الضفة الغربية عام ١٩٩٤م

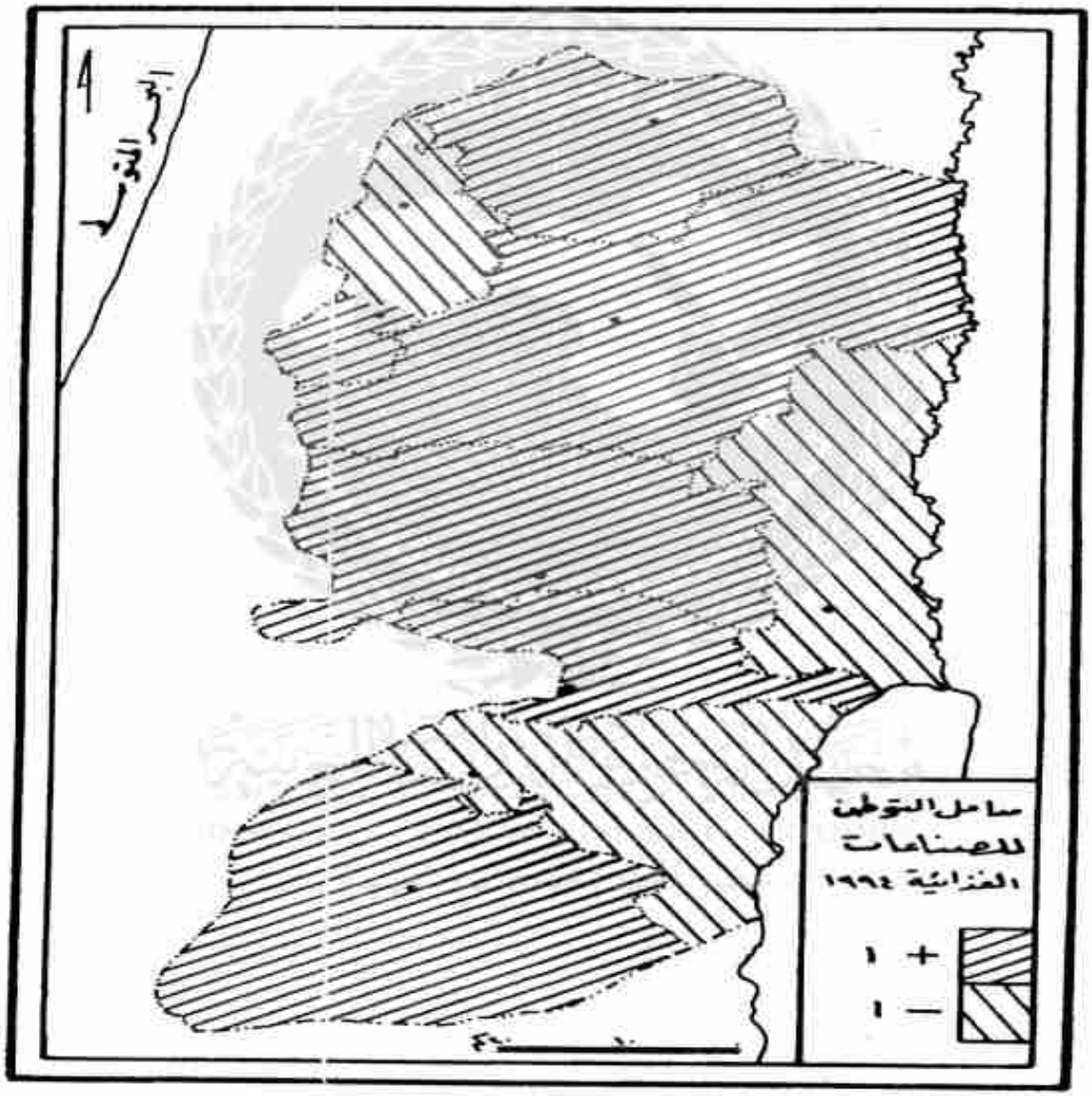

ومن خلال التحليل السابق، يتسنى لنا الخروج بنتيجة مؤداها أن المحافظات التي يزيد فيها معامل الأهمية النسبية للتوطن عن الواحد الصحيح، ترتفع فيها نسبة العمال في الصناعات الغذائية ونسبة المنشآت عن مثيلتها في الضفة الغربية كلها؛ أي أن هناك توطنا للعاملين في مثل هذه الصناعات، وكلما زاد الرقم (كما هو الحال في محافظات جنين ورام الله و نابلس والقدس) – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – دلّ هذا على شدة التوطن. وعلى العكس من ذلك، فكلما قل الرقم عن الواحد الصحيح، فإن نصيب المحافظة من العمال والمنشآت الصناعية يكون أقل من تلك النسبة على مستوى الضفة الغربية. ويكفي أن نشير إلى أن مدينة نابلس تضم نحو (٣٠,٢٪) من عمال الصناعات الغذائية بالضفة الغربية، وتضم مدينة رام الله نحو (٢١٪)، وتضم مدينة الخليل نحو (١٧٪)، وتضم جنين نحو (١١,٢٪)، وتضم القدس (٧,٦٪)، وكلها نسب جعلت معامل التوطن لهذه الصناعات فيها يفوق الواحد الصحيح، على النحو الذي عُرض سابقًا.

ونستنتج مما تقدم، انعدام التوازن الإقليمي (المكاني) والحرفي في التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في محافظات الضفة الغربية، وهو ما يتطلب وضعه في الحسبان عند التخطيط للتنمية الصناعية، حتى يمكن الوصول إلى التوازن الإقليمي لهذه الصناعات، مع الارتكاز على مبدأ تحقيق الوفورات الداخلية والخارجية، تحقيقًا للترابطات الأمامية والترابطات الورائية في الصناعات، بوصفها من المنطلقات التي يمكن الاعتماد عليها في إحداث التنمية الصناعية الشاملة، لتحقيق چيواستراتيچية التوطن الصناعي، وتحقيق

الأمن الصناعي بإبعاده الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والأمني (الأمن القومي).

وبصفة عامة، فإن هناك حقيقتين تتعلقان بالصناعات الغذائية، يمكن أن يفسرا لنا وضع هذه الصناعة وغيرها من الصناعات الخدمية في الضفة:

الحقيقة الأولى: هي اتجاه الصناعات – في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي بهذه المنطقة – نحو الصناعات الاستهلاكية التي لا تتطلب إلا عمليات صناعية خفيفة في حين تتأخر الصناعات الثقيلة إلى مرحلة متأخرة[١٦].

الحقيقة الأخرى: أن طابع المركزية يعد السمة الغالبة دائما؛ بمعنى أن الصناعات الغذائية من الصناعات الاستهلاكية، وهي عادة تتمركز في مدينة أو عدد محدود من المدن، على أساس أنها تمثل أكثر التجمعات السكانية، حيث شغلت مدينة القدس نحو (١٢,٨٪)، وشغلت مدينة نابلس نحو (١٤٪)، وشغلت مدينة رام الله نحو (١٤,٥٪)، وشغلت مدينة جنين نحو (١٤,٧٪)، وشغلت مدينة الخليل نحو (١٨,٣٪)، حيث تتوافر فيها الخدمات والمهارات الصناعية المختلفة، بل والصناعات المساعدة[١٧]، فضلاً عن توافر الأسواق الاستهلاكية الكبيرة داخل هذه المدن؛ إذ إن عملية تشتت الصناعة في مثل هذه الأحوال تصبح عملية غير ذات جدوى اقتصاديا[١٨]؛ لأن ذلك يتطلب إنشاء البنية التحتية من خدمات وتكوين رأس مال اجتماعي، مع إنشاء الصناعات المساندة، وتوفير المهارات في كل المراكز المتناثرة.

ب- قياس حجم الصناعة:

لقياس حجم الصناعات الغذائية في الضفة الغربية، تستخدم عدة متغيرات للوقوف على مظاهر الصناعات الغذائية؛ مثل كم مظاهر الصناعات الغذائية، وأهميتها، وتوزيعها، وتنوعها، وارتباطها، وتكاملها. أما المتغيرات فهي عدد المصانع والعمال، والقيمة المضافة، ورأس المال المستثمر، وكمية الخامات والإنتاج، والقدرة الحصانية. كما تصنف طرق قياس الكم الصناعي وفقًا لعدد متغيرات القياس والوحدات المساحية التي يجري فيها القياس إلى خمسة طرق؛ هي: طرق تستخدم متغير واحد، وطرق تستخدم نسب متغير واحد في منطقتين، وطرق تستخدم نسب بين متغيرين لمنطقتين، وطرق تعتمد على إيجاد الفرق بين مقادير مطلقة ونسب[١٩]. وبصفة عامة، تعكس هذه المتغيرات والطرق السابقة الإشارة إليها، مدى التفاوت والتباين (الاختلاف) الإقليمي في التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية عند إخضاعها للقياس الرياضي (الكمي)، كما سوف يتضح عند تطبيق هذه القياسات على واقع الصناعات الغذائية في الضفة الغربية، حتى يمكن الإفادة من هذه الدراسة في رسم سياسة حكيمة لتوزيع الصناعات وانتشارها على مستوى محافظات الضفة الغربية، تحقيقًا لمبدأ النمو الإقليمي المتوازن.

وقد استخدم الباحث ثلاثة معايير؛ هي: القيمة المضافة، والعمال، والأجور والرواتب، على مستوى كل محافظة على حدة، ثم على مستوى الضفة الغربية بصفة عامة، ثم قُسمت جملة كل من هذه المتغيرات السابقة على عدد من المحافظات التي توجد فيها الصناعات الغذائية، لكي نحصل

على متوسط لكل هذه المتغيرات على مستوى الضفة الغربية، حتى يكون ذلك المتوسط رقمًا قياسيًا تقاس على أساسه قيمة كل من هذه العناصر الثلاثة في المحافظات.

واعتمادًا على بيانات المسح الصناعي عام ١٩٩٤م، كانت الصناعات الغذائية موزعة على تسع محافظات - انظر جدول رقم (١٠) - وكانت جملة العمال بالصناعات الغذائية على مستوى الضفة حوالي (٦٠٠٥) من العمال، ومن ثم يكون المتوسط الحسابي وهو الرقم القياسي للعاملين في الصناعات الغذائية:

المتوسط = ٦٠٠٥ / ٩ = ٦٦٧,٢ عاملاً.

أما الرقم القياسي لأجور العمال ورواتبهم في الصناعة نفسها فهو على النحو الآتي:

١٥٠١٩٣٠٠ / ٩ = ١٦٦٨٨١١ دولارا.

كما أن الرقم القياسي للقيمة المضافة في الصناعات الغذائية هو على النحو الآتي:

٣٦٢١٤٦٠٠ / ٩ = ٤٠٢٣٨٤٤ دولارا.

وبعد أن تم الحصول على الأرقام القياسية لعناصر القياس الثلاثة، (عدد العمال، والأجور والرواتب، والقيمة المضافة)، على مستوى الضفة

الغربية بصفة عامة، يتم تطبيق المعادلات الثلاث الآتية في كل محافظة على حدة[٢٠]، وذلك على النحو الآتي:

١- عدد عمال الصناعات الغذائية في محافظة ما / الرقم القياسي لمتوسط عمال الصناعات الغذائية في الضفة الغربية × ١٠٠

٢- القيمة المضافة في الصناعات الغذائية في المحافظة / الرقم القياسي لمتوسط القيمة المضافة في الصناعات الغذائية في الضفة الغربية × ١٠٠

٣- الأجور والرواتب في الصناعات الغذائية في المحافظة / الرقم القياسي لمتوسط الأجور والرواتب في الصناعات الغذائية في الضفة الغربية × ١٠٠

ثم يقسم النصيب الحقيقي لمنطقة جنين من العمال على المتوسط الحسابي لهذا المتغير ×١٠٠ باستخدام المعادلات السابقة على النحو الآتي:

عدد العاملين في الصناعات الغذائية في جنين / المتوسط الحسابي لعدد العاملين في الضفة الغربية × ١٠٠ = ٦٧٤ / ٦٦٧,٢ × ١٠٠ = ١٠١

القيمة المضافة للصناعات الغذائية في جنين / المتوسط الحسابي للقيمة المضافة في الضفة الغربية × ١٠٠ = ٢٣٨١٥٠٠ / ٤٠٢٣٨٤٤,٢ × ١٠٠ = ٥٩,١٨

قيمة الأجور والرواتب في الصناعات الغذائية في جنين / المتوسط الحسابي للأجور والرواتب في الصناعات الغذائية في الضفة الغربية ١٦٦٨٧٤٤ × ١٠٠ = ٥٣٧٩٠٠ × ١٠٠ = ٣٢,٢

ويتم تطبيق هذا بالنسبة لبقية المناطق لمتغيرات العمال، والقيمة المضافة والأجور والرواتب، ثم بعد ذلك يتم تجميع المعاملات الثلاثة المستخدمة لعدد العمال، والقيمة المضافة والأجور والرواتب بالنسبة لكل منطقة، ثم يقسم الناتج على الرقم (٣) وهو عدد المتغيرات المستخدمة في

القياس بالنسبة للصناعات الغذائية في الضفة الغربية، حتى نصل إلى متوسط معامل الكم الصناعي للأغذية لهذه المناطق.

وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول (١٠). ومن خلال النتائج الواردة بالجدول والشكل (٨)، يتبين لنا أن معامل الكم الصناعي لمدينة نابلس بلغ (٢٦٦,٤)، ورام الله (٢٠٢,٧)، والقدس (١٣٠,٧)، والخليل (١٢١,٣)، وهي المدن الأربع الكبرى في الضفة الغربية. في حين بلغ معامل الكم الصناعي في طولكرم (٣٠,٥)، و قلقيلية نحو (١١,٨)، ويهبط إلى أقل حد له في أريحا (٣,٨). انظر الشكل (٨).

ويلاحظ أن الفارق في الكم الصناعي بين المدينة الأولى في الترتيب (نابلس)، والمدينة الثانية (رام الله) ليس كبيرًا، ولكنه يمثل الضعف بالنسبة للمدينة الثالثة (القدس)، وثلاثة أضعاف بالنسبة لمدينتي: جنين وبيت لحم، بل إن نابلس تتفوق على هاتين المدينتين مجتمعتين بنحو النصف، وكذلك تتفوق على مدينة الخليل بنحو مرتين ونصف المرة، وعلى مدينة طولكرم بنحو ثماني مرات ونصف مرة، كما أنها تتفوق على مدن: جنين وبيت لحم وطولكرم وقلقيلية وأريحا مجتمعة.

نستنتج من التحليل السابق أن مدينة نابلس تأتي في المقام الأول من حيث أهمية الصناعات الغذائية في اقتصاداتها عما هو الحال بالنسبة لمدينة القدس، ويلي نابلس في هذه الناحية مدينة رام الله، كما نستنتج أن هناك فوارق كبيرة بين أهمية الصناعات الغذائية على صعيد المحافظات في الضفة الغربية؛ وهو ما يتطلب إعادة رسم خطة قومية شاملة، من أجل النمو الإقليمي المتوازن للصناعات الغذائية في الضفة الغربية، وخاصة أن هذه

الصناعات ذات أهمية استراتيجية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي لابد من وضعها في الحسبان لتوفير احتياجات السوق المحلي اعتمادًا على الخامات والمواد المتوافرة محليًا، والتقليل من استيراد مثل هذه الصناعات التي يمكن تطويرها وتنميتها في كافة المحافظات الفلسطينية، والانتقال بها من صناعات استهلاكية إلى صناعات إنتاجية، مع اعتماد استراتيجية التصنيع الغذائي وسياسة الترابط الصناعي بين الصناعات والنمو المتوازن.

واستنادًا إلى التحليل السابق، يمكن القول إن حالة انعدام التوازن الإقليمي في التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في الضفة الغربية هي الأكثر بروزًا، فمن خلال دراسة التوزيع الجغرافي للكم الصناعي وتحليله، اعتمادًا على المتغيرات الثلاثة التي استخدمت في القياس، يمكن الاستدلال على النمطين الآتيين:

النمط الأول: مناطق التركز الصناعي:

تشمل تلك المناطق المدن الآتية: مدينة نابلس، ويبلغ كمها الصناعي نحو (٢٦٦,٤)، ومدينة رام الله، ويبلغ كمها الصناعي نحو (٢٠٢,٧)، ومدينة الخليل ويبلغ كمها الصناعي نحو (١٢١,٣)، ومدينة القدس، ويبلغ كمها الصناعي نحو (١٣٠,٧)، ويعادل الكم الصناعي في مدينة نابلس نصف الكم الصناعي في مدينتي القدس والخليل مجتمعتين؛ إذ يبلغ نحو (٢٥١)، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ويبلغ الكم الصناعي في مناطق التركز الصناعي نحو (٧٢١,١).

النمط الثاني: مناطق التخلخل الصناعي:

تشمل تلك المناطق بقية المحافظات؛ وهي (مرتبة حسب قيمة الكم الصناعي فيها): مدينة جنين، ويبلغ كمها الصناعي نحو (٦٤,١)، ومدينة بيت لحم، ويبلغ كمها الصناعي نحو (٦٣,١)، ومدينة طولكرم، ويبلغ كمها الصناعي نحو (٣٠,٥)، ومدينة قلقيلية، ويبلغ كمها الصناعي نحو (١١,٨)، ومدينة أريحا، ويبلغ كمها الصناعي نحو (٣,٨). ويبلغ إجمالي الكم الصناعي في مناطق التخلخل الصناعي نحو (١٧٣,٣)؛ أي أقل من الكم الصناعي بمدينة نابلس وحدها. وهذا يعني أن الفارق في الكم الصناعي بين مدينة نابلس الذى يبلغ نحو (٢٦٦,٤)، والمدن الخمس في مناطق التخلخل الصناعي التى يبلغ الكم الصناعى بها نحو (١٧٣,٣) هو (٩٣,١)؛ أي ما يعادل نحو (٣٤,٩٪) من النسبة التى تعادل مقدار الكم الصناعى بمدينة نابلس.

جدول (١٠)

معامل الكم والأهمية للصناعات الغذائية

في الضفة الغربية عام ١٩٩٤م القيمة بالدولار

المحافظة	عدد عمال الصناعة الغذائية	القيمة المضافة	أجور ورواتب عمال الصناعة	جملة العاملين في الصناعات التحويلية	جملة السكان	نصيب الفرد من القيمة المضافة
جنين	٦٧٤	٢٣٨١,٥٠٠	٥٣٧,٩٠٠	٢٧٦١	١٨٤٦٦٥	١٣
طولكرم	١٨٣	٢٣٩٩,٧٠٠	٧٣٩,٠٠	٣٥٧٤	٢٠٥١٠٧	١١,٧
قلقيلية*	١٩٨	١٤٠,٣٠٠	٣٨,٨٠٠	١٣١٨	٢٣٢١٦	٦
نابلس	١٨١٤	١٠١٦٦,٩٠٠	٤٢٠٣,٨٠٠	٩٣٣٧	١٩٤٢١٣	٥٢,٣
رام الله	١٢٦٣	٩٦٧٢,٨٠٠	٢٩٧٦,٢٠٠	٥٥٧٩	٢٠٢٣٢٧	٤٧,٨
القدس	٤٥٤	٤٦٧٤,٩٠٠	٣٤٦٤,٨٠٠	٢٤٣٩	١٧٨٤٢٤	٢٦,٢
أريحا	٤٧	٩٢,٢٠٠	٣٤,٠٠٠	٣١٨	٢٤٠٠٧	٣,٨
بيت لحم	٣٣٢	٢٧٨٢,٨٠٠	١١٧٣,٣٠٠	٤٥٨٨	١٢٧٧٠٥	٢١,٨
الخليل	١٠٤٠	٣٩٠٣,٥٠٠	١٨٥١,٥٠٠	٧٩٤٤	٢٥٥٧٩٢	١٢,٣
المجموع	٦٠٠٥	٣٦٢١٤,٦٠٠	١٥٠١٩,٣	٣٧٨٥٨	١٣٩٥٤٥٦	
المتوسط الحسابي	٦٦٧,٢	٤٠٢٣٨٤٤,٤	١٦٦٨,٧٤٤	–	–	٢٦
	معامل الكم الصناعي			المجموع	المعامل	
جنين	١٠١	٥٩,١٨	٣٢,٢	٩٢,٣٨	٦٤,١	
طولكرم	٢٧,٤	٥٩,٦	٤,٤	٩١,٤	٣٠,٥	
قلقيلية	٢٩,٧	٣,٥	٢,٣	٣٥,٥	١١,٨	
نابلس	٢٧١,٩	٢٧٥,٣	٢٥١,٩	٧٩٩,١	٢٦٦,٤	
رام الله	١٨٩,٣	٢٤٠,٤	١٧٨,٣	٦٠٨	٢٠٢,٧	
القدس	٦٨,٥	١١٦,٢	٢٠٧,٦	٣٩٢,٣	١٣٠,٧	
أريحا	٧,٠٤	٢,٣	٢,٠٤	١١,٤	٣,٨	
بيت لحم	٤٩,٧	٦٩,٢	٧٠,٣	١٨٩,٢	٦٣,١	
الخليل	١٥٥,٩	٩٧,٠–	١١١,٠	٣٦٣,٩٥	١٢١,٣	-

الجدول من حساب الباحث اعتمادا على بيانات دائرة الإحصاء المركزية١٩٩٥ ، مصدر سابق ذكره ص ١١٦–١٣٨.

– دائرة الإحصاء المركزية :١٩٩٦، المسح الصناعي ١٩٩٤ ، النتائج الأساسية التقرير الثاني ، نتائج محافظات رام الله ، فلسطين ص ٤١–٧٢.

– دائرة الإحصاء المركزية : ١٩٩٤ سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة رام الله ، الضفة الغربية ، تشرين الثاني / نوفمبر ص ١٢٧–١٤١

* ظهرت محافظة قلقيلية في العدد السكاني ضمن محافظة طولكرم ، وقد قام الباحث باستبعاد عدد سكانها من محافظة طولكرم لغرض البحث.

شكل رقم (٨)

حجم الصناعات الغذائية بين محافظات الضفة الغربية عام ١٩٩٤م

في ضوء عدد العمال وأجورهم والقيمة المضافة

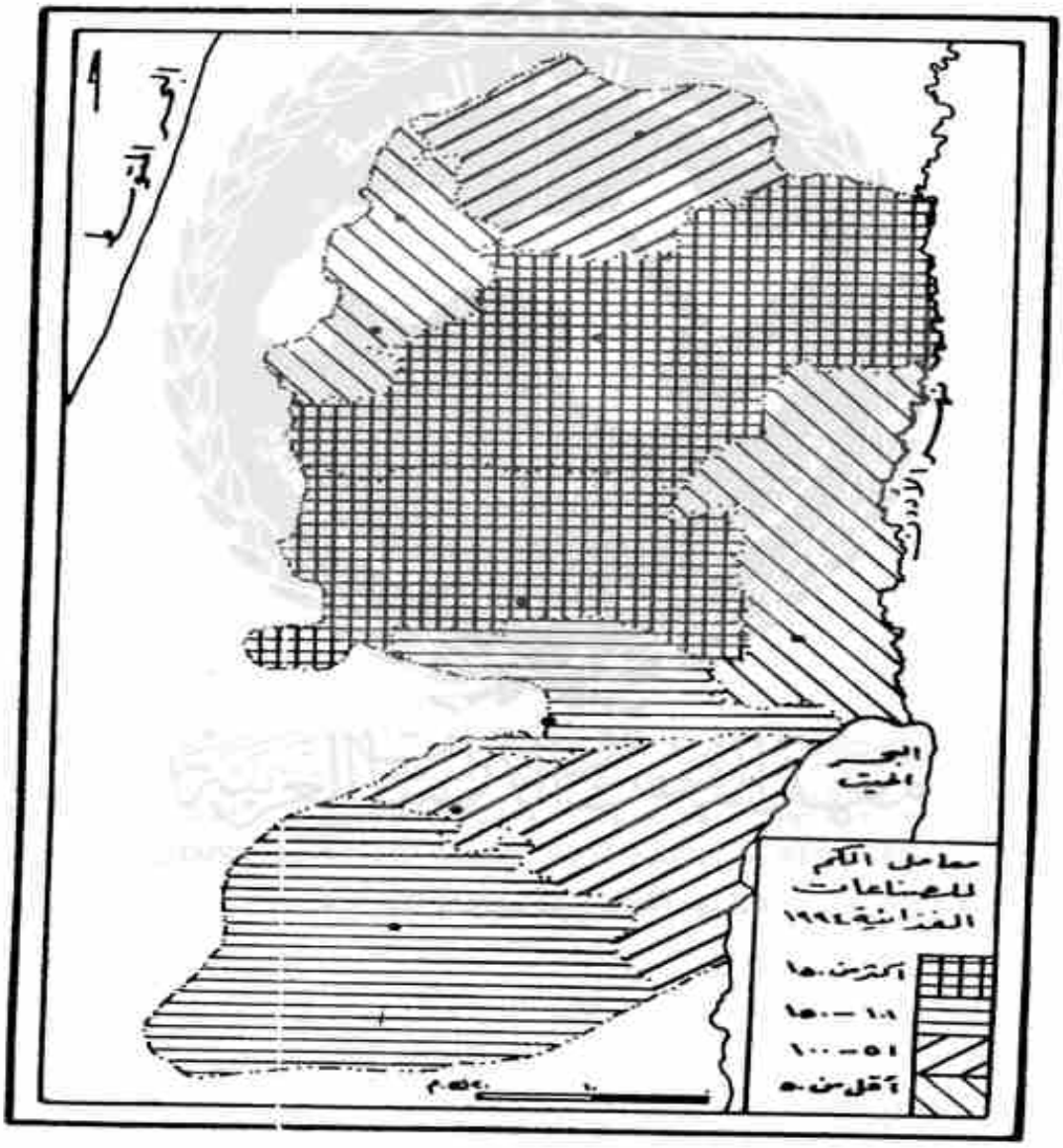

القسم الرابع

النتائج والمقترحات والتوصيات

أولاً: النتائج:

لقد أثرت فترة الاحتلال الإسرائيلي (٢٧عامًا) تأثيرًا سلبيًا في الصناعات الغذائية، فقد أظهرت تحليلات البيانات الواردة ضمن البحث مجموعة من الخصائص التي تميز قطاع الصناعات الغذائية وتبين ذلك.

ويعد مستوى تطور الصناعات الغذائية، وحجم قوة العمل الصناعية، ومستوى تمركزها المعيار الرئيس لقياس حدود التطور والنمو الذي بلغه مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما تعد الصناعات الغذائية، وهي من الصناعات التي تحقق الأمن الغذائي، دليلاً نموذجيًا على ضعف البنية الاقتصادية الفلسطينية، وخضوعها للهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية.

١- تبين الدراسة أن الصناعات الغذائية لم تشهد تطورًا أو نموًا يذكر، بل تدهورت معظم المنشآت الغذائية، وظل الاستثمار في المشروعات الصناعية فرديًا وضعيفًا.

٢- كما نستنتج أن فترة الاحتلال البغيض (٢٧ عامًا) قد اتسمت بغياب السياسات والمؤسسات والأنظمة والقوانين، وغياب استراتيجية التصنيع الغذائي التي من شأنها تدعيم قاعدة الصناعات الغذائية المحلية وتطويرها وتنميتها.

٣- كما أدت سياسات المحتل وإجراءاته إلى هيمنة الصناعات الغذائية الإسرائيلية على الصناعات الغذائية الفلسطينية في الضفة الغربية.

٤- أثرت سياسة منع المنتجات الغذائية داخل فلسطين المحتلة تاثيرا سلبيا في تطويرها واكتسابها كثيرا من المزايا.

٥- ومن الناحية البنيوية ظلت المؤسسات والوحدات الصناعية الصغيرة أو الحرفية تمثل السمة البارزة في هيكل الصناعات الغذائية.

٦-إن الأغلبية العظمى من المنشآت الصناعية إنما هى ورش حرفية ومحلات صغيرة، يعمل بها أصحابها وأفراد عائلاتهم، ولا يتجاوز متوسط حجم العمالة فيها خمسة أشخاص/ منشأة.

٧- من حيث الشكل القانوني، نجد أن معظم المنشآت الصناعية إنما هى منشآت فردية، أما الشركات المساهمة العامة فتمثل نسبة محدودة بين مجموع المنشآت الغذائية.

٨- يتركز حوالي ثلث المنشآت الغذائية في محافظتي نابلس والقدس.

٩- يعترى قطاع الصناعات الغذائية في الوقت الحاضر هشاشة، وهو ما يبين مدى حجم المعوقات والتحديات التي تواجه متخذي القرارين السياسي والاقتصادي.

ثانيًا: الاقتراحات والتوصيات:

أظهر تحليل البيانات التي استخدمت في هذه الدراسة مجموعة من السمات التي تميز قطاع الصناعات الغذائية، وهى السمات التي انعكست على هشاشة تلك الصناعات، ومن ثم يمكن وضع بعض الاقتراحات لتكون بمثابة استراتيجية أمام متخذي القرارين السياسي والاقتصادي، للنهوض بهذا القطاع وتمكينه من أداء دوره في قيادة عملية التنمية الصناعية الشاملة في الضفة الغربية. ويمكن بلورة تلك الاقتراحات فيما يأتى:

- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري الذي يمثل شرطاً أساسيا، لتحقيق ميزة نسبية في الصناعات ذات الكثافة العمالية الماهرة التي يمكن الإفادة منها في المراحل اللاحقة.
- استقطاب التكنولوجيا الحديثة، وتطوير التكنولوجيا المحلية اللازمة للصناعات الغذائية.
- زيادة التكثيف في التعليم المهني والصناعي بإنشاء مراكز ومعاهد متخصصة، لإعداد الفنيين والمتخصصين في مجالات الصناعة، فضلاً عن تطوير برامج الجامعات وأقسامها، بإدخال أقسام الهندسة الصناعية في مجال الأغذية والزراعة.
- الإفادة من الموارد البشرية بتدريبها وتأهيلها، وخاصة أنها تتميز بانخفاض أجورها، وهو مما يعني انخفاض تكلفة الإنتاج، على نحو يحقق لها ميزة المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.
- وضع اللوائح والقوانين والتشريعات اللازمة لتنظيم العملية الصناعية سواء في القطاع العام أو الخاص.
- تشجيع الاستثمار في المشروعات الصناعية الغذائية، وفرض الحماية الجمركية على المنتجات الفلسطينية.
- العمل على توفير رأس المال الاجتماعي، وتأهيل البنية التحتية خاصة شبكات الكهرباء والطاقة والمواصلات والاتصالات للصناعات، مع تطوير الميناء والمطار لخدمة الصناعات. ومن أجل تحقيق تطوير وتنمية شاملة وبناء البنية التحتية يجب أن يُستهدف تصحيح الهيكل الاقتصادي عامة والصناعات الغذائية خاصة وتغييرهما، على نحو

يضمن تطوير القوى المنتجة، وتغيير أسس توزيع الدخل القومي واستخداماته.

تحقيق النمو الديناميكي للصناعات الغذائية، وذلك بالتركيز على الاتجاهات التنموية الصناعية الآتية:

أ- الإفادة القصوى من الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وهذا يحتاج إلى خطط مترابطة ومتوازية أفقيا ورأسيا. هذا فضلاً عن تحقيق الترابطات الأمامية والترابطات الورائية للصناعات الغذائية والتحويلية، وذلك بتحقيق التكامل بين تلك الصناعات.

ب- وضع الخطط الصناعية التي تهدف إلى تعزيز مبدأ الأمن الغذائي واستراتيجيته، وتفعيل دور التصنيع الغذائي.

جـ- يمكن تحقيق التوصيات السابقة المشار إليها بوضع خطة لمعالجة المشكلات البنيوية العميقة التي يواجهها قطاع الصناعات الغذائية، وخاصة تلك المتعلقة بطبيعة الإنتاج المحصورة أساسا في نطاق الصناعات الاستهلاكية أو الوسيطة، وكذلك المشكلات المتعلقة بحجم الاستثمار المحلي واتجاهاته.

الهوامش

١. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (١٩٩٨): الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص٥٧.

2. Kirkpalrick, Ch. & Lee, N. & Nixson, F. I. 1984 Industrial Structure and Policies in Less Developed Countries, U.K. George Allen and Unwin. p.3.

٣. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (١٩٩٧): المسح لصناعي ١٩٩٥، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين، ص١٥.

٤. عثمان العامري (١٩٧١): التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني (١٩٠٠-١٩٧٠)، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ص ص١٤٦ -- ١٤٧.

٥. في هذا المجال، انظر:

- محمد خميس الزوكة (١٩٨٢): بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة في الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص١١-١٩.

- محمد محمود الديب (١٩٧٥): الإقليم الصناعي: مغزى وقياس وتحديد: دراسة تطبيقية على مصر، " حوليات كلية الآداب، عدد (١٥)، جامعة عين شمس، ص ص٥٢ - ٥٥.

٦. استخدم الباحث المعادلة الآتية:

أ- $\frac{\text{عدد المنشآت العاملة في الصناعات الغذائية في محافظة ما في فترة زمنية محددة}}{\text{عدد المنشآت العامة في الصناعات التحويلية في المحافظة نفسها في الفترة نفسها}} = \text{س}$

ب- $\frac{\text{عدد المنشآت العاملة في الصناعات الغذائية في الضفة الغربية في الفترة نفسها}}{\text{عدد المنشآت العاملة في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية في الفترة نفسها}} = \text{ص}$

ج - معامل التوطن = س/ص

وقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (٢).

٧. روز مصلح (١٩٨٠): الصناعة في الضفة الغربية، ١٩٦٧ - ١٩٧٩، شئون فلسطينية، عدد (٩٩)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ص ص٩-١١.

٨. بكر أبو كشك (١٩٨٦): التنمية الصناعية والسياسات في المناطق المحتلة، الاقتصاد الفلسطيني، تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، مركز دراسات الوحدات العربية، مؤسسة التعاون الفلسطينية، بيروت، لبنان، ط١، ص١٨٣.

٩. سامي أفطيمة مروح (١٩٩٣): القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين: دراسة تحليلية للفترة ١٩٦٨ – ١٩٨٩، دار الكرمل، عمان، ص ص٦٤-٦٥.

١٠. محمد محمود نصر (١٩٩٧): فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) القدس / رام الله، فلسطين، ص٧.

١١. بكر أبو كشك: مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

١٢. في هذا المجال انظر:

- محمد خميس الزوكة (١٩٨٢): بعض أساليب القياس الكمي في الجغرافيا الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص١١-١٨
- محمد علي القرا (١٩٨٣): مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٤، ص ص١٧٤ – ١٧٦.
- حسن عبد القادر صالح: ١٩٨٥ " مدخل إلى جغرافية الصناعة". دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ص ص ٢٢٥ – ٢٣٥.
- عيسى علي إبراهيم (١٩٩٥): الأساليب الكمية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص١٧٥-١٧٧.

١٣. سعاد الصحن (١٩٧٤): صناعة العواصم، المجلة الجغرافية العربية، عدد٧، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ص ٢٥.

١٤. اعتمد الباحث – لقياس معامل التوطن لفروع الصناعات الغذائية – على المعادلة الآتية، معتمدًا على متغيرين؛ هما القيمة المضافة، وعدد العاملين في تلك الصناعات، وذلك على النحو الآتي:

أ- القيمة المضافة في الصناعات الغذائية = س = ٤٠٧٩٠٨٠٠ = ٥٥٣٣,٢

عدد العاملين في الصناعات الغذائية ٧٣٧٢

ب- القيمة المضافة في فرع إنتاج اللحوم وحفظها = ص = ٣٨٧٧٠٠ = ٥٩٦٤,٦

عدد العاملين في الفرع نفسه ٦٥

جـ - س = ٥٩٦٤,٦ = ١,١ وهو معامل التوطن لهذه الصناعة.

ص ٥٥٣٣,٢

وقد تم تطبيق المعادلة على بقية الفروع.

١٥. اعتمد الباحث - لقياس معامل التوطن في الصناعات الغذائية - على المعادلة الآتية:

١- عدد العاملين في الصناعات الغذائية في الضفة الغربية = ص ٦٠٠٥ = ٠,١٥٨٦

عدد العاملين في الصناعات التحويلية في الضفة الغربية ٣٧٨٥٨

٢- عدد العاملين في الصناعات الغذائية في محافظة ما = س

عدد العاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة نفسها.

التطبيق على محافظة جنين = ٦٧٤ / ٢٨٦١ = ٠,٢٥٣٥ = س

س/ ص = ٠,٢٥٣٥ / ٠,١٥٨٦ = ١,٥

وهكذا بالنسبة لبقية المحافظات.

16. Logan M., 1970: " Location Decision Industrial Plant" , in Wisconsin , Land Economics 46,p.325

17. Champman Keith & David Waker: 1991, " Industrial Location principles policies", 2nd Ed., Basil Blackwell , T.J. Press, Ltd. Pedstow, part 11/3, p. 35. 57.

١٨. انظر:

-Brrese, G. 1996, Urban Sation in Newly Develeping Countries ,U.S.A , p.51-54

١٩. في هذا المجال انظر:

- محمد محمود الديب (١٩٧٥): الإقليم الصناعي: مرجع سبق ذكره، ص ص٤١-٩٧.

- محمود محمد سيف (١٩٨٥): المواقع الصناعية: دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ص ٣١١.
- محمد علي الفرا (١٩٨٣): مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٥-١٥٥.
- حسن عبد القادر صالح(١٩٨٥): مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٥-٢٦١.
- أحمد حبيب رسول: الجغرافية الصناعية وطرق البحث فيها، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد، المجلد ٧، تشرين الثاني، ص ص ١٠٨- ١٣٩.
- Thompson , J. H , 1955 " A new Method for Measuring Manufacturing Ann. of the Association of American Geographers, vol. XIV. No.4. December. p.p. 417-420.

٢٠. انظر: محمد خميس الزوكة: ١٩٨٢، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠-٢٢.

المصادر والمراجع

المصادر الإحصائية:

١. دائرة الإحصاء العامة الأردنية: ١٩٦١، التعداد العام للسكان والمساكن، مجلد رقم (٢)، عمان، الأردن.

٢. دائرة الإحصاء العامة الأردنية: ١٩٦٧، الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥، عمان، الأردن.

٣. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية: ١٩٩٥، التعداد العام للمنشآت، ١٩٩٤، النتائج النهائية، آب (أغسطس)، رام الله، فلسطين.

٤. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية: ١٩٩٦، المسح الصناعي، ١٩٩٤، النتائج الأساسية، التقرير الثاني، نتائج المحافظات، رام الله، الضفة الغربية، فلسطين.

٥. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية: ١٩٩٧، المسح الصناعي، ١٩٩٥، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين.

٦. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية: ١٩٩٨، الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

7. Statistical Abstract of Israel, Central Bureau of Statistics, Jerusalem Various Year: 1980 , No. 31 , 1986 , 1988, No.11, 1993, No.34.

المجلات العلمية:

١. أحمد حبيب رسول: ١٩٧١، الجغرافية الصناعية: فحواها وطرق البحث فيها، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، مجلد (٧)، تشرين الثاني، بغداد، العراق.

٢. روز مصلح: ١٩٨٠، الصناعة في الضفة الغربية ٦٧-١٩٧٩، شئون فلسطينية، عدد ٩٩، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان.

٣. سعاد الصحن: ١٩٧٤، صناعة العواصم، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، عدد (٧)، القاهرة.

٤. محمد محمود الديب: ١٩٧٥، الإقليم الصناعي: مغزى وقياس وتحديد (دراسة تطبيقية على مصر)، حوليات كلية الآداب، عدد ١٥، جامعة عين شمس، القاهرة.

الكتب العربية

١. بكر أبو كشك: ١٩٨٦، التنمية الصناعية والسياسات في المناطق المحتلة: الاقتصاد الفلسطيني (تحديات التنمية في ظل احتلال مديد)، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة التعاون الفلسطينية، ط١، بيروت، لبنان.
٢. حسن عبد القادر صالح: ١٩٨٥، مدخل إلى جغرافية الصناعة، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣. سامي أفطيمة مروح: ١٩٩٣، القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، دراسة تحليلية للفترة ١٩٦٨-١٩٨٩م، دار الكرمل، عمان، الأردن.
٤. عنان العامري: ١٩٧١، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ - ١٩٧٠، مركز الأبحاث الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان.
٥. عيسى علي إبراهيم: ١٩٩٥، الأساليب الكمية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٦. محمد خميس الزوكة: ١٩٨٢، بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة في الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٧. محمد علي الفرا: ١٩٨٣، مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية، وكالة المطبوعات، الكويت ط٤.
٨. محمود محمد سيف، ١٩٨٥م، المواقع الصناعية: دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، القاهرة.
٩. محمد محمود نصر: ١٩٩٧، فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله / القدس، فلسطين.

- المراجع الأجنبية:

1. Brrese, G. 1996, Urban. Sation in Newly Develeping Countries,U.S.A,
2. Champman Keith & David Waker: 1991, "Industrial Location Principles Polices" 2nd edit Basil Blackwell , T.J. Press, Ltd. Pedstow part 11/3.
3. Kirkpalrick, Ch. & Lee, N. & Nixson, F.I. 1984 "Industrial structure and Polices in less Developed Countries, U.K. George Allen and Unwin.
4. Logan M., 1970 "Location Decision Industrial Plant", in Wisconsin, Land Economics 46.
5. Thompson, J. H, 1955 " A New Method for Measuring manufacturing Ann. of the Association of American Geographers, vol. XIV. No.4. Decmber.

ندوة الدكتور سلمان أبو ستة

"خطة لعودة اللاجئين"

استضاف المعهد المفكر الفلسطينى الكبير سلمان أبو ستة يومى السبت والأحد الموافقين الثانى من مارس والثالث منه عام ٢٠٠٢م، وذلك فى ندوتين فكريتين إحداهما مغلقة والأخرى مفتوحة. وفيما يأتى استعراض أعمال هاتين الندوتين اللتين ألقيت فيهما المحاضرة نفسها مع اختلاف المشاركين فى المناقشة وقضاياها.

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES